

UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

عمادة شؤون المكتبات

NO. الرقم :

٦ / ١٢٥٥

٦٥٩

الرقم

١٩٨

١٦٠٨
م (حاشية في المنطق) ، كتبت في القرن العاشر الهجري
تقديرًا .

١١ ق ٢١ س ٢٠ × ١٣ ر ١٣ سم
٦٧٩٠
م نسخة حسنة ، ضمن مجمرع (ق ١-١١) ، خطها نسخ معتاد .
١- المنطق ١- ١- تاريخ النسخ

٨١١٣٧٥
١٤٠٩/٤/١١٩

١٦٠٨
م (رسالة في المنطق) كتبت سنة ٩٤٠ هـ .
٤٠ ق ١٥ س ٢٠ × ١٢ ر ١٢ سم
٦٧٩٠
م نسخة حسنة ، ضمن مجمرع (ق ١٢-١٥١) ، بأولها نقص
خطها تعليق حسن ، يليها فوائد في صفحتين .
١- المنطق ١- تاريخ النسخ

٨١١٣٧٥
١٤٠٩/٤/١١٩

١٦٠٨
م رسالة في الأحوال المنطقية ، تأليف الجرجاني ، علي
ابن محمد - ٨١٦ هـ . كتبت سنة ١١٢٢ هـ .

٦ ق ٢٢ س ٢٠ × ١٣ ر ١٣ سم
٦٧٩٠
م نسخة حسنة ، ضمن مجمرع (ق ٥٣-٥٨) ، خطها تعليق
وسط . ألفها بالفارسية ثم عربها لولده .

الأزهرية ٣ : ٤٠٠ الأعلام ١٥٩ : ٥

٨١١٣٧٥
١٤٠٩/٤/١١٩
١- المنطق ١- المؤلف بد تاريخ النسخ
٢- رسالة الجرجاني في الأحوال المنطقية .

الحبيب بن
عيسى

مجلس - ١٢٠

واما انحصار العلل على الاربعة لان العقل
اما ان يكون داخل في المعلول او خارج عنه
والاول احتمل ان يكون حصول المعلول
بينا بالفعل بالبقوة الاول علمه الصورية
والثاني العلم المادية والحازم احتمل
ان يكون مؤثرا في المعلول او لا الاول
الفاعلية والثاني العلم الغائية

منها مجاز عقل

استناد الفقه او معناه الاملا بمس
یعنی ضمیمه علم و ادب او ملا می گردد در
ضمیمه علم او در نوع او مراد ایدر
مناقصه و تجاوز عن علم او در و ملا می شود در
ما هو المراد از او مراد او در
صیغه تعظیمه او در

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات

١٢٧٥	ف	٦٧٩	أثر قسم:
		مجموع + ولا لاها حجة في المطعنة	الاحتمالات:
			المشاهدات:
		الساحة البرية	تاريخ النسخ:
			اسماء السجلات:
		٥٨	عدد الأوراق:
			ملاحظات:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن حمده احسن كل المقول وشكره اشرف ما يحتاج في العقول
والصلوة على محمد المقبول الذي لم يمثل اليه الجهور **اما بعد** فجمعت هذه
الحواشي للمتدئين باستعانة القادر من الكتب مع ضمها لاحاديث
الفاتري وما فعلت هذا الا اعتمادا على اغراض الابصار من مواقع
الانظار فاني المقر ان ما يستخرج فكري غير صحيح **قال** الحمد لله الوا
جب وجوده المتمتع بنظيره المكنى سواء وغيره **اقول** نذكر فيه
ثلاث مقالات الاولى في بيان مفهوم هذه الاشياء والثانية
في بيان وجه المحصور وجه تقديم البعض على البعض والثالثة في
السؤالات مع الاجوبة **المقالة الاولى** في بيان المفهوم الحمد هو الثناء
باللسان على جميل الاختيار قصد مطلقا فالثناء جنس شامل
له وللشكر والمدح وباللسان احتراز عن صيغة الشكر وماهية
بالجنان والشكر بالاعضاء وعلى جميل الاختيار لتحقيق ماهية
الحمد لان الحمد لا يستعمل في غير الاختيار فلا يقال احدث زيد على
حسنه او على شجاعته وقصد اي مقصود به تعظيم من الثناء
له احتراز عن الاستهزاء وعن قول من قال فلان علم تحرير قد قرأ
على قانه لا يقصد فيهما تعظيم من الثناء له ومطلقا اي سواء كان
بعد الاحسان او قبله احتراز عن الشكر باللسان لان الشكر
باللسان فلا يكون الا بعد الاحسان فقط والله علم لذات الواجب
المتجمع لجميع الصفات ولم يذكر في الحمد لله ولم يقل الحمد لله
الواجب وغيره لانه على تقدير اجتماع لفظة الله لجميع الصفات

يكون الحمد لله مقابك لجميع الصفات او لم يقل الحمد للواجب وغيره لانه
اختصاص الحمد بوصف دون وصف والواجب الوجود وهو الذي يقتضي
وجوده لذاته اذ ذاته يوجب وجوده **فان قلت** فعلى هذا يلزم تقدم
الشيء على نفسه او كونه موجودا مرتين لانه لما كان الذات سببا وموجبا
للوجود كان الذات مقدا للوجود عليه ضرورة تقدم وجود السبب
على السبب فان كان الوجود المتقدم عني الوجود المتأخر يلزم تقدم الشيء
على نفسه وهو بطل وان كان الوجود المتقدم غير المتأخر يلزم منه ان يكون
الشيء موجودا مرتين وهو بطل ايضا **قلت** ان ذاته من هي يوجب وجوده
باعتبار وجوده وعدمه فلا يلزم تقدم الوجود على نفسه ولا كونه موجبا
وايضا يلزم على تقدير كون الوجود المتقدم غير الوجود المتأخر التسلسل
لانه ان كان الوجود المتقدم الذي غير الوجود المتأخر يقتضي الذات كان الذات
مقدما عليه بالوجود ففهمنا الوجود غير الوجودين المتأخرين بالعرض فيحصل
لذات وجوده ثالث وهذا الوجود الثالث ايضا ان كان مقتضى الذات
كان الذات مقدا عليه بالوجود ويمكن تقديره الى غير النهاية فيلزم التسلسل
وهو بطل ايضا فافهم ولا تفعل فان هذا المحل من مصرف الاذهان والتمتع
الذي يقتضي عدمه لذاته والممكن هو الذي لا يقتضي وجوده ولا عدمه
لذاته بل يكون عدمه ووجوده من غيره وهو الله تعالى جميع ما سوى الله
تعالى الموجودات التي هي السموات وما عليها وما فيها والارضون وما فيها
وما تحتها واغوا وجب وجود الباري لانه مدجد الاشياء والوجود لا يكون
الا كذلك واغوا امتنع نظيره لان وجوده التطين مستلزم للفناء وهو
العالم كما بين في علم الكلام واغوا سوى وجوده الممكن وعدمه ولا ينفعان

بجلا في الواجب فانه ينفع وجوده وبغير عده ولا يفرض اعلم ان الممكن عدما
قدما وهو العدم الذي قبل وجوده وعدما حادثا وهو العدم الذي بعد
وجوده والراد بقولنا ان عدم الممكن من غيره وهو عدم الحادث لا عدم القديم
والام يوجد الاعدام القديمة لان العدم الذي قبل وجوده ان كان من غير وهو
الله كان هذه العدم مسبوقا بالارادة وكل مسبوق بالارادة حادث
فهذه العدم حادث فلم يوجد الاعدام القديمة مع ان التكليم قائمون
بالاعدام القديمة وعلم منه ان الاعدام اما حادث او قديمة وكل واحد
منها اما وقوعي او فرضي فالعدم القديم الوقوعي حاصل للممكن قبل وجوده
والعدم الحادث الوقوعي ايضا حاصل للممكن بعد وجوده والعدم القديم الوقوعي
حاصل للممتنع ولم يحصل له العدم الحادث الوقوعي لان العدم الحادث الوقوعي
يحصل بعد الوجود ووجود الممتنع مع فحصول العدم الحادث الوقوعي للممتنع
مع والعدم الفرضي سواء كان قديما او حادثا حاصل الواجب لان العدم القديم الوقوعي
ولا العدم الحادث الوقوعي لا وجود الله تعالى ان لم يكن وابتدئ منه عن العدم القديم
المقالة الثانية في بيان وجه الحصر وجه تقديم البعض على البعض اما
وجه الحصر فهو ان الشئ اما ان تسلب الضرورة عن طرفيه معا او عن احد
طرفيه فقط فان كان الاول فهو الممكن وان كان الثاني فهو لا يمكن اما ان تسلب
عن طرف العدم او عن طرف الوجود والاول الواجب والثاني الممتنع فان قلت
هذا الحصر ليس بجارح لانه يوجد القسم في الفعل ليس من الاقام التي هي في الحصر
وهو ان يكون الشئ طرفان ضرورة فان قلت هذا القسم وقوعي مع لانه يلزم
اجتماع التقيضين بجلا في الاقام الباقية وتأمل وانما قدم الواجب
على الممتنع لان امتناع النظر موقوف على الواجب نظيره والنظر له موقوف على

النظر لانه ما لم يثبت النظر له لم يتصور النظر فكان موقوف عليه
لامتناع النظر لانه الامتناع موقوف على النظر لانه عرضي يقوم بالنظر
والعرضي موقوف على ما يقوم به فاذا كان موقوفا على النظر والنظر
موقوف على النظر فكان موقوفا على النظر والنظر موقوفا لامتناع
النظر لان الوقوف عليه للموقوف عليه موقوف عليه لذلك الموقوف
فثبت ان امتناع النظر موقوف على الواجب والموقوف عليه مقدم
على الوقوف فلم يزد قدم الواجب عليه وهذا الوجه الذي يدل على تقديم الواجب
جيب على الممتنع فقط واما الوجه الذي يدل على تقديم الواجب على الممتنع وهو
الممكن معا فهو ان الواجب صفة جرت على غير من هو له وغير صفة جرت
على غير من هو له وتقديم الاول اولى لانه صفة لفظا وحقيقة فان قلت الواجب
صفة جرت على غير من هو له كالممتنع والممكن لان الواجب وصف الوجود لا وصف
الله تعالى كما ان الممتنع هو وصف النظر لا وصف الله تعالى والممكن هو صفة
الغير لا وصف الله تعالى قلت الوجود عين ذات الباري تعالى كما بين في علم
الحكمة فان قلت لم قدم الممتنع على الممكن مع ان كل واحد منهما صفة جرت
على غير من هو له والممكن شرف من الممتنع لانه موجود والممتنع معدوم و
الوجود شرف من المعدوم قلت لان الممتنع وجودي كما مر ان صدق
على المعدوم ومفهوم الممكن عدمي وان صدق على الموجود والوجود
مقدم على العدمي الشرف وقيل قدم الممتنع على الممكن لان الممتنع هو سلوب
الضرورة عن احد الطرفين والممكن هو سلوب الضرورة عن الطرفين معا فان
حافا اعتبر الطرف السلوب لان السلوب واحد في الممتنع واثنان في الممكن
والواحد قبل التعدد **المقالة الثالثة** في السؤالات مع الاجوبة

فان قلت التمدد واجب للمعا فلم يجد الشاخص بالخبر عن ثبوت الحمد قلت
 المدد بالحمد ايمان ما يشعر التعظيم والاخبار عن ثبوت الحمد كما يشعر بالتعظيم
 فان قلت الواجب للفاعل لا يعمل الا اذا كان معوقا للحال والاستقبال لا يعنى
 والواجب بهما معوقا لما لان كونا لله تعالى واجب شي قد وجب زمانا للمعنى
 قلت الواجب يدل على الحال فان كونا لله تعالى واجبا موجودا في الحال وكون الواجب
 موجودا قبل زمانا في الحال لا يقدح كون الواجب موجودا في الحال فان قلت
 لاعداد الواجب فلم قلت طرفة العدم غير ضرورية قلت العدم الفرض حاصل
 للواجب كما في فان قلت لا وجود للمتبع ايضا فلم قلت طرفة الوجود غير ضرورية
 الوجود للمتبع فرض لا وقوع فان قلت يلزم من قوله الممكن سواء ان يكون
 المتبع ممكنا لان المتبع ايضا مما هو في الواجب وهو كون المتبع ممكنا
 قلت الضمير يرجع الى الواجب والمتبع معا واخراد الضمير باعتبار كل واحد من
 الواجب والمتبع وهذا الجواب صحيح وبعضهم اجاب بان المراد بالامكان المكان
 العالم وهو سلب الضرورة من احد الطرفين وهو يشمل المتبع للضرورة ملوكة
 عن احد طرفي الوجود واعتض عليه بانه يشمل الواجب ايضا فلم يكن
 بقوله الممكن سواء معنى فاجاب عنه هذا البعض بان المكان الامكان العام مفيد
 بجانب الوجود ان يكون الضرورة ملوكة عن جانب الوجود لان جانب العدم
 والامكان العام بهذا لا يصدق لان الضرورة ليست ملوكة عن جانب الوجود
 ولكن يصدق على المتبع والممكن والحاصل اما صدق على المتبع ففعله لان الضرورة
 ملوكة عن جانب الوجود دون جانب العدم واما صدق على الممكن فلا فانه اذا كان
 الضرورة ملوكة عن طرف الوجود والعدم كانت ملوكة عن طرف الوجود
 وهذا الجواب ليس بصواب لان مطابق لفرض الشاخص وعدم مطابق لفرض

قلت

المعنى

الشاخص

الشاخص معلوم لموله ادنى لب ولا يلزم من هذا الجواب قسم الشئ فيما
 لان المتبع قسم من الممكن بهذا المعنى وقد جعله الشاخص فيما وانما قلنا
 وقد جعله الشاخص فيما لان مقصود الشاخص بيان الصفات المتغيرة
 بالمفهوم بحيث لا يصدق مفهوم كل واحد منهما على الآخر فيكون كل واحد من الصفتين
 الثالث فيما للمعنى فيلزم قسم الشئ فيما له وهو البطلان فان قلت
 قوله سواء معنى عن قوله وغيره فيلزم التكرار قلت لان لزوم التكرار لان
 الثاني عطف تيسير الاول وان سلم لزوم التكرار لكنه جائز للتفنن في العبارة
 وهذا مرغوب عند البلغاء **قال** الصادر باختيار شره وخيره **فاقول**
 اني اعلم اولان الاختيار والارادة عند الممكنين صفة ذاتية مغايرة للعلم
 والقدرة موجهة لوقوع معدوماته الله تعالى من وقت دون وقت على هيئة
 دون هيئة كما بين في كتب العلوم اذا عرفت هذا فاعلم ان وقوع قول الشاخص
 هذا اشارة الى رد مذهب الحكماء لانهم قالوا الواجب جوب بالذات لا فاعل
 مختار ونسبة مقدوراته اليه كنسبة الاحراق الى الشمس انما انما
 الشمس لا احراق واجب كذلك انما الواجب للمعدودات واجب وايضا اشارة
 الى رد مذهب الشنوية والنجوسية لانهم قالوا ان الله تعالى لا يقدر على الشر
 والامكان شرير واجيب عنه بان الخير والشر باعتبار ذواتهما ليسا بخير
 ولا شر بل بالنسبة الى غيرهما فيجوز ان يكون الشر بالنسبة الى الخير
 وبالنسبة الى الله تعالى لا يكون شر فلا يكون الله بسيب صدور الشر عنه
 شرير احاصل ان خالق الشر هو الله تعالى ليس شرير بل ان بالنسبة الى
 غيره وهو العباد فان الشرير من اتصف بالشر لا من خلقه كما ان القائم من
 اتصف بالقيام لا من خلقه فقال الشاخص الصادر باختياره تبيينه على

انه

ليس من اهل الاعتزال انهم قائلون بان الشر صادر عن العباد والخير صادر
 عن الله تعالى وانما قدم الشر على الخير لان مقصود الشارح بيان ارادة الله
 الشر لا ارادة الخير لان ارادة الله تعالى المشيئة في ارادة الله وان
 كان مختلفا فيه ايضا لان الشئ قد يكون باذنه فاعل الخير من اراد به
 ملكا وفاعل الشر من اراد به الشيطان والله تعالى منزه عن فعل الخير
 والشر لكن القائلين بعدم ارادة الله تعالى اكثر من القائلين بعدم ارادة
 الله تعالى الخير فكان ارادة الله تعالى الخير متفقا عليه بالنسبة لارادة الله
 الشفكان ذكر ارادة الله تعالى الخير بالتبع لانه لما كان المقصود بيان ذلك
 ما وقع النزاع فيه كثيرا والذوق في النزاع فيه كثيرا هو ارادة الله تعالى الشر
 فكان مقصودا بالذكر والمقصود بالذكر اولى بالتقديم من غيره اولان
 الشراقل حروف في الكتابة هو الخير الاقل اولى بحقة التقديم اولان في الخير
 حقا ثقيل وهو الخاء وحرف علة وهو الياء فكان ثقيل ومعتاد في الشر
 لا يوجد ان كان الشر خفيفا وصحيا والخفيف والصحيح اولى بالتقديم
 اولان الشر سبب الظلمة والخير سبب النور والظلمة مقدم على النور في كلام الله
 تعالى وجعل الظلمة والنور فلذا قدم سبب الظلمة وهو الشر على سبب النور وهو
 الخير اتباعا لكلام الله تعالى **قال** والصلوة **اقول** فان قلت معناها التوجه
 ورفع الدرجة من قيل الحجاز المسمى تسمية الغاية باسم ذل الغاية دون
 معناها النفوذ والعرف **قال** فان كتب الشيخ الامام **اقول** فان قلت
 ما الفاء فيه قلت ان هذه الفاء جواب لاما المقددة في نظم الكلام تقديم
 اما بعد فان كتاب الشيخ الامام لا اذ حذفت من نظم الكلام لكثرة الاستعمال
 بعبود وذكر جوابها على حالها **قال** تردت ان اكتب بالقاسم اوراقا **اقول**

فيل

قيل عليه الاوراق ليس مكتوب بالخط هو الحروف فلم قال الشارح
 ان كتب اوراقا واجبت عنه بان هذا من قيل ذكر المحل وادارة المحل يعني ذكر
 الشارح الاوراق واراد بها الحروف لان الحروف حالة في الاوراق **قال**
 ان المنطقيين اصطلاح يجب استحضارها للمبتدئ اذا اراد ان يشرح
 في شئ من العلوم **اقول** هذا الكلام اشارة الى ان المنطق الال للعلوم فان قيل
 يلزم من كون الال للعلوم الال لنفس لانه من العلوم قلت الماد من العلوم
 في قوله اذا اراد ان يشرح في شئ من العلوم هو المنطق وبعضهم اجاب
 بان الال لنفس ايضا بمعنى ان المنطق طرف كلي والاطراف الكلية بالاطراف الجزئية
 التي يعرف صحتها وافادها بالمنطق الذي هو الطرف الكلية حاصلا ان الطرف
 الجزئية الال للمنطق الذي هو الطرف الكلية وهي الال للطرف الجزئية فيكون الكلية
 الال للطرف الكلية الال للكل الشئ الال لذلك الشئ ويكون الشئ الال لنفس
 وفيه نظر لانه يلزم منه الدور لان معرفة الطرف الكلية ح يتوقف على معرفة
 الطرف الجزئية ومعرفة الطرف الجزئية يتوقف على معرفة الطرف الكلية وهو المنطق
 فيلزم الدور وهو الدور هو ان يتوقف الشئ على ما يتوقف عليه ذلك
 الشئ وهو بط لانه يلزم منه يتوقف الشئ على نفسه كما ان يتوقف على
 بوب على له كان موقوف على لان الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف
 على ذلك الشئ فيلزم بتوقف الشئ على نفسه وهو باطل واعلم ان المراد
 لوجوب في قوله يجب استحضارها هو الوجوب العاري عن الوجوب الحقيقي
 الشرعي لا الوجوب الحقيقي وهو طرف الوجود ضروريا ولا الوجوب الشرعي
 وهو ما ياتم العبد بتركه وانما قلنا لا الوجوب الحقيقي ولا الوجوب الشرعي لان
 في استحضار الاصطلاح سلب الضرورة عا طر وجوده لانه من الممكنات ولا

من الوجوب الحقيقي كذلك وايضا لا يات في العبد بتركه فثبت انه ليس من الوجوب
بالوجوب الحقيقي والواجوب الشئ لان كثير من المتدين يحصلون العلم من غير
ان يعلموا من ذلك الاصطلاح كما في نحو **قال** لها ايسا غوي **اقول**
هذا مركب من ثلثة الفاظ في لغة يونان وهي ايسو وغود واجي ومعنى الاول
في لغة اليونان بالهربية انت ومعنى الثاني انا ومعنى الثالث ثم ثم حذف
الف اجي للاختصار ثم نقله المنطقيون وجعلوه على الكيفية الخفية فان قيل
المتكسبة غير حاصلة بين المنقول والمنقول اليه مع انها واجبته بينهما قلت
لان وجوب المتكسبة بينهما فان صاحب الشمسية اطلق التسمية على المتكسبات
على النهر مع انه لا متكسبة بينهما اي بين الامر والنهي لان الامر بالوضع
على طلب الفعل والنهي يدل على طلب ترك الفعل ولا بين التسمية والاستفهام لان الاستفهام
يستفهام يدل بالوضع على طلب الفهم والتسمية لا يدل على الطلب لانه في حقيقة
وانما جاز عدم المتكسبة بينهما لامننا في الاصطلاح وبذلك قال
انه اسم الحكيم المستخرج للكيفية الخفية هو المستخرج بكم المستخرج **قال**
هو النوع والجنس اقول وانما قدم النوع على الجنس مع ان الاول عكسه لان الجنس
جزء النوع والجزء مقدم على الكل لانه ما صدق عليه النوع قليل وما صدق عليه
الجنس كثير والقليل قبل الكثير وقدم ايضا على الفصل مع ان عكسه اولى كما
كما مر انفا لان النوع يقع في جواب ما هو والفصل لا يقع في جواب ما هو الواقع
في جواب ما هو اشرف لان تمام ماهية الشئ والاستفهام اولى بالتقديم وقدم
النوع على الخاصة والعرض العام لانها عارضان والنوع معروض والعروض
مقدم على العارض لان المعارض متبوع والعارض تابع والمتبوع قبل التابع
وقدم الجنس على الفصل لان الجنس امر من غير متحصل بنفسه بل يحصل على

والامر

شئ

على شئ كثيرة فيحصل الفصل ويخصصه وينزل اياهما فلا بد ان يذكر
اولا من امرهم حتى يخصصه غير متحصل حتى يخصصه بشئ وينزل اياهما
وقدم على الخاصة والعرض العام لانها عارضان والجنس ذاتي والذاتي
اولى بالتقديم لان الذاتي نفس ماهية الشئ او جنس ونفس الشئ وجرم
مقدم على عارضه وقدم الفصل على الخاصة والعرض العام لانه ذاتي
الذاتي مقدم على العارض كما مر انفا وقدم الخاصة على العرض العام لان ما صدق
على الخاصة قليل وما صدق على العرض العام كثير والقليل قبل الكثير
قال الدلالة **الح اقول** انما قدم الدلالة على الدال والمدلول مع ان الاول
عكسه لان الدلالة موقوف عليها والموقوف عليه مقدم على الموقوف عليه
عنه انما قدم لانه لما كانت الدلالة عملة الانتصاف الدال بالدالية وانتصاف
المولود بالمولودية كانت مقدمة عليهما لان العلة لصفة الشئ مقدمة
على ذلك الشئ متصفاهم هذه المصفة فقدمت على ذلك الشئ من هذه الجهة
وانما قلنا ان الدلالة موقوفة عليهما لان الدلالة من الامر النسبية القائمة
بالتبيين لان الدلالة قائمة بالدال والمدلول فتكون موقوفة عليهما
واعلم ان المراد بالدال ههنا العلم من الدليل المصطلح عند اهل الكلام بسوء
المراد بان يلزم من تصور الشئ التصور بشئ اخو ومن التصديق بشئ آخر
وانما قدم الدليل على المدلول لان علم الدليل علم المدلول والعلم مقدم
على المعلول **قال** الدلالة تنقسم **اقول** اعلم اولان الدلالة اما لفظية
او غير لفظية لانه ان كان الدال لفظيا ولفظية وان لم يكن فغير لفظية و
الدلالة اللفظية تنقسم الى طبيعية وعلمية ووضعية كما ذكرها الشيخ
رحمته الله ونسأل القائل الدلالة اللفظية الوضعية كالدلالة على معناه زيد وهو

الذات المخصوصة ومثال الدلالة اللفظية العقلية كدلالة اللفظ المسموع من
ولاء الجدار على وجود المرافق ومثال الدلالة اللفظية الطبيعية كدلالة
اخ على وجه الصدر والدلالة الغير اللفظية منسجمة الى وضعيتها كانت
بتوسط الوضع كالحلوط والعقود والاشارات والاصب فان الوضع وضما
لها ان مخصوصة فان انصب مثله كالحصيت المنصوب في الماء يدل على انه هذا
اكان منفذ بالوضع وكذا غيرهم والاعقلية ان لم يكن بتوسط الوضع كدلالة
العالم على وجود الصانع في الطبيعة كدلالة الخمر على الخجل والصفر
على الوجع ولم يذكر الشارح الدلالة الغير اللفظية بافهامها لانهما اللغوي
بالنظر لانتق الدلالة الوضعية اللفظية لانهما المستعملة في العلوم عما لا يخفى
قال او يدل على ما يلزم منه في الذهن **اقول** اذ يدل على شئ يلزم العلوم به
من العلم بغيره واللفظ اذا دلالة الالتزامية هي التي يلزم من العلم بالعلم بالعلم
باللزم من غير احتياج الى وسطة وهو ما يقتضون بقولنا لانه اذا لم يمتدح يقع
محمولا للوضع الذي هو ان المصدر يلزم التعليل كالتفسير في دليل اثبت
الحدوث للعالم وهو قولنا لانه متغير وكل متغير حادث فان المتغير وقع محمولا
للموضوع الذي هو ان المصدر يلزم التعليل وهو العالم لانه الضيف في
انه عبارة عن العالم لاجع اليه وهو من غير احتياج الى علم اللزم في يلزم
باللزم بينهما وهذا هو معنى اللزم البين بالمعنى الخاص واللزم البين هو
الذي يكف تصور اللزوم في يلزم باللزوم بينهما وهو معتبر في الدلالة الالتزامية
كالزوجية للاربعية فانه يلزم من العلم باهمية الاربعة العلم بزوجية
الاربعة **قال** لانه اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه **اقول** لانه ان دل على
كل امر خارج لزم دلالته اللفظ على امور غير متناهية لان كل امر خارج عن

وقع

عن معنى اللفظ

عن معنى اللفظ غير متناهية ولولا اللفظ على امور غير متناهية لان كل
كلها لزم دلالته اللفظ على امور غير متناهية وهو ظاهر البطلان **قال**
لان الملازمة الخاصة الى آخره **اقول** لا بد في هذا المقام من معرفة اللزوم
مطلقا والملازمة الخارجية والملازمة الذهنية ومعرفة اللزوم والملازم ومعرفة
معرفة الشرط والملازمة اعلم ان الملازمة مطلقا هي كون الشئ مقتضيا للآخر
والشئ الاو هو السمي باللزم والثاني هو السمي باللازم كوجود النهار طلوع
الشمس مثله فان طلوع الشمس مقتضى لوجود النهار وطلوع الشمس
ملزوم ووجود النهار لازم والملازمة الخارجية هي كون الشئ مقتضيا
للآخر في الخارج اذ نفس الامر ان كل ما ثبت تصور اللزوم في الخارج ثبت تصور
اللازم فيه كالمشاهة المذكورة وكان زوجية الاثنين فانه كما ثبت طلوع الشمس
في الخارج ثبت وجود النهار فيه وايضا كما ثبت ماهية الاثنين في الخارج
ثبت الزوجية والملازمة الذهنية هي كون الشئ مقتضيا للآخر في الذهن
او متى ثبت تصور اللزوم في الذهن ثبت تصور اللزوم في الذهن كملزوم
البصر في الذهن اعلم ان بين الملازمة الخارجية والملازمة الذهنية تمايز
وخصوصا مطلقا والملازمة الذهنية اهم من الملازمة الخارجية لانهما
ثبت الملازمة الخارجية ثبت الملازمة الذهنية لانه كما ثبت تصور اللزوم
عند اللزوم في الذهن وليست كما ثبت الملازمة الذهنية ثبت الملازمة الخارجية
لانه كما ثبت تصور اللزوم عند تصور اللزوم في الذهن ثبت تصور اللزوم عند
تصور اللزوم في الخارج فانه ثبت تصور البصر عند تصور العلم في الذهن لم يثبت
في الخارج والشرط هذا الذي يتوقف عليه الشئ ولم يدخل في ماهية ولم يؤثر في
وصفي الموقوف بالشرط والموقوف عليه بالشرط كالموقوف للصورة فان الوضوء

ل

شرط موقوف عليه للصلوة وليس بداخل فيها ولا يؤثر فيها فاعرفت
 هذا فاعلم ان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا للدلالة الالتزامية لم يتحقق
 الدلالة الالتزامية بدون شرط الملازمة الخارجية لان الشرط لا يتحقق
 بدون الشرط كما لا يتحقق الصلوة بدون الوضوء واللازم اي عدم تحقق
 الدلالة الالتزامية بدون الملازمة الخارجية بعد ذلك للزوم وهو كون الملازمة
 الخارجية شرطا لان بطلان اللازم مستلزم لبطلان للزوم وانما قلت ان
 بعد لا العلم او الذي مفرومه عدمي كالعلم يدل على الملكة العقلية التي هي
 وجودي كالبصر لانه الالتزامية لانه كما ثبت تصور العلم في الذهن ثبت
 تصور البصر في الذهن مع انه لم يثبت الملازمة الخارجية لانه ليس كما ثبت تصور
 العلم في الخارج ثبت تصور البصر في الخارج لانه بينهما معان في الخارج وانما قلنا
 لان مفروم العلم عدمي ومفروم البصر وجودي لان مفروم العلم عدم البصر عما
 من شأنه ان يكون بصيرا هو مفروم عدمي ومفروم البصر وجودي هو قوة البصر
 يدرك بها المحسوسات البصرية وهو مفروم وجودي لانه ليس في
 معناه نفي وانما قلنا ان العلم بقوله عما من شأنه ان يكون بصيرا المخرج الجبر
 الشجر وغيرهما فان الجبر والشجر يصيد عليهما عدم البصر لكن ليس من شأنهما
 ان يكون بصيرا **قال** فنقول اللفظ ينقسم الى قسمين **اقول** فان قلت من المنطوق
 لا يبحث عن اللفظ من حيث انه منطوق المعاني لانها الى الجهولات فلم ذكر
 تحت الالفاظ قلت لانه كما كان افادة المعاني واستفادتها متوقفة على الالفاظ
 ذكره فان قلت يحصل الافادة والاستفادة بالكتابة قلت يحصل بالكتابة
 تفهيم المحسوسات والوجودية وفيها دون تفهيم المعنوية والقصود وفيها فان قلت
 يحصل بالكتابة تفهيم المعاني فانها وفيها محسوسة كانت او معدومة او

او مقولة فلم احيج وضع الالفاظ قلت لانه ما كانت مؤنثة استكمالها
 اكثر من مؤنثها ووضعت الالفاظ لفة مؤنثها **قال** والحجة تدل على جسيم
اقول قيل عليه الحجة لانه تدل على جسيم معين بل على جسيم ما غير معين من افراد
 الجبر فلم قال الشارح كذلك اجيب عنه بان المراد من النفي هو النفي النوعي
 للنفي الشخصي يدل الحجة على ماهية النوعية العينية وهي ماهية الجبر بان
 الحجة انتمية ليس عابدية نوع الجبر بل فرد من افرادها اجيب عنها لا وجوب
 لها ماهية الا في ضمن الفرد من افرادها سومية كانت لها ماهية سومية **قال** صدق
 على اربعة اقسام **اقول** فان قلت الاقسام خمسة وهي الدببة التي ذكرها
 الشارح والخمس ما كان للفظ جزء لكن لا بمعناه كلفظة كمال الشارح
 ابن الففادى كذلك قلت لما كان ما لا القسمين وهي اما ان يكون للفظ جزء
 ومعناه جزء لكن لا يكون لجزء لفظ معنى وما يكون للفظ جزء لكن لا بمعناه
 واحد اعلم الشارح هذين القسمين متحدان في عدم حصول المعنى لجزء لفظي
 وان كان متعابرين من جهة هو احد القسمين لا يكون لمعناه جزء والقسم
 الاخر يكون لمعناه جزء وبعضهم جعل الاقسام ستة وهي الخمسة المذكورة
 وما لا يكون للفظ ولمعناه جزء كوان كان علما للفظ وهذا القسم راجع اما
 الى القسم الذي لا يكون للفظ جزء واما القسم الذي لا يكون لجزء لفظ معنى لان
 صدق عدم كون المعنى لجزء اللفظ على ثلثة اقسام الاول ما لا يكون للفظ و
 لمعناه جزء كوان كان علما للفظ والثاني ما يكون للفظ جزء لمعناه كما
 لفظه والثالث ما يكون للفظ ولمعناه جزء ولكن لا يكون لجزء لفظ معنى **قال**
 كالحیوان الناطق علما **اقول** اعلم انه لا فرق بين الحيوان الناطق علما وبين
 عبد الله علما من جهة ان الحيوان الناطق علما يكون بازاء الرأى في

ان كان المراد لا يقصد به معنى كذلك لا يقصد بالحيوان معنى وكذا الناطق
 في الحيوان الناطق لا يقصد به معنى لان العبد في عبد الله علم يكون باراء الزمان في
 زيد لا يقصد به معنى لكن الفرق في حيزه اخرى وهو ان الحيوان الناطق علم مفروما
 هي الاصليان الجزان من مفرومهما المنقول اليه وليس في عبد الله مفروما
 هي الاصليان جزان من مفرومهما المنقول اليه قال لان معناه للماهية الانسانية
 مع الشخص **قول** فان قلت الماهية الانسانية هي الحيوة الناطقة فان كان
 مفروم الحيوان الناطق الماهية الانسانية هي الحيوة الناطقة مع الشخص يلزم
 ان يكون مفروم الشيء نفسه مع غيره وهو ما قلنا لا يلزم منه كون
 مفروم الحيوان الناطق نفسه مع غيره لان مفروم الحيوان الناطق مع الشخص
 مفروم اللفظ الحيوان الناطق علم وليس لفظ الحيوان الناطق علم حتى يلزم ان يكون
 مفروم الحيوان الناطق نفسه مع غيره **قال المفرد ينقسم الى كلي وجزئي اقول**
 اعلم ان الكل هو الذي يمكن بفرض صدق على كثيرين بالامكان الذاتي سواء وقع
 على كثيرين في نفس الامر لم يقع فيه وسواء فرض صدق وقوعه او لم يفرض فيدل
 الواجب والشمس والاشياء في تعرف الكل والجزء هو الذي يمكن ان يفرض صدق
 على كثيرين كزيد علم لانه لا يمكن فرض صدق على كثيرين من النوع الشخص عن فرض
 صدق على كثيرين فان قيل ما الفرق بين زيد وبين الاشياء فلم قيل ان احدها
 وهو زيد جزئي والاخر وهو الاشياء كلي مع ان كل واحد منهما لا يمكن فرض صدق على
 كثيرين اما زيد فلما مر انفا واما الاشياء فانه لا شيء من الاشياء الخارجية والذاتية
 يصدق عليه الاشياء فلو يمكن ان يفرض صدق على كثيرين قلت الفرق بينهما هو ان
 يتمتع فرض صدق على كثيرين امتناعا ذاتيا فينا في الامكان الذاتي وامتناع فرض
 صدق الاشياء على كثيرين بسبب نقيضه وهو الشيء يكون شاملا لجميع الاشياء

بينهما

الخارجية

الخارجية والذاتية يكون امتناع فرض صدق بالغير لا ينافي الامكان الذاتي
 وانما قدم الكل على الجزئي لان الكل هو الموصل الى الجبرولات والمفروم
 بالاصل للمنطق هو الموصل اليها فلما قدمناه اولان الكل جزء الجزئي غالبا والجزئي
 قدم على الكل اعلم ان الجزئي ما يتركب الشيء منه ومن غيره كالحبوان فانه
 جزء من الانسان والانسان مركب منه ومن غيره وهو الناطق والكل
 هو الذي يتركب من الاجزاء كالانسان فانه مركب من الاجزاء وهو الحيوان
 والناطق واعلم ايضا انه لا بد بين كل المفروم من نسبة من النسب الاربع
 وهو التباين والتساوي والعموم والخصوص المطلق والعموم والخصوص من وجه
 لانه ان لم يصدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الاخر فيبينهما التباين
 كالانسان والفرس فان لا يصدق الانسان على ما صدق عليه الفرس وبالعكس
 فان صدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الاخر فيبينهما التساوي كالتساوي
 والضاكن فان كل ما صدق عليه الانسان صدق عليه الضاحك وبالعكس
 وان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الاخر الاخر يصدق على بعض ما صدق
 عليه الاول فيبينهما العموم والخصوص المطلق كالحبوان الناطق فان كل ما صدق
 عليه الناطق صدق عليه الحيوان وليس بالعكس بل يصدق الناطق على بعض
 ما صدق عليه الحيوان فان صدق احدهما على بعض ما صدق عليه الاخر وكذا الاخر
 يصدق على بعض ما صدق عليه الاول فيبينهما العموم والخصوص من وجه كما
 لحيوان الابيض فان اخرجت هذا فاعلم ان النسبة بين الكل والجزئي
 التباين لانه لا يصدق كل واحد منهما على ما صدق عليه الاخر ويصدق الكل والكل
 العموم والخصوص من وجه لصدقهما على الانسان وصدق الكل بدون الكل على
 الكلمة البسيطة اعلم ان الكل الذي ليس مركب من الاجزاء كالجنس الاعم وصدق

الكل بدون الكل على زيد وبين الكل والجزء العموم والخصوص من وجه
 ايضا الصديق على الحيوان وصدق الكل بدون الجزء على الانسان وصدق
 الجزء بدون الكل على جزء الجزئي وهو الشخص والنسبة للجزء والكل العموم
 والخصوص من وجه ايضا الصديق على زيد وصدق الجزء بدون الكل على الجزئي
 البسيط والجزء الذي ليس مركب من الأجزاء كالنقطة المعينة وصدق
 الكل بدون الجزئي على الانسان وبين الجزء والجزء العموم والخصوص من وجه
 ايضا الصديق على الشخص وصدق الجزء بدون الجزء على زيد وصدق الجزء
 بدون الجزئي على الحيوان والنسبة بين الكل والجزء العموم من وجه ايضا الصديق
 للحيوان فانه كل بالنسبة الى جسم تام حاسس متحرك بالارادة لانه مركب
 منها والجزء بالنسبة الى الانسان وصدق بدون الجزء على الانسان وصدق
 الجزء على الجزء البسيط وافاد ذكر الجزئي مع عدم تعلق عرض المنطقيين ^{لبنفس} به
 مفهوم الكل لان اذا تصور مفهوم الجزئي الذي هو ضد مفهوم الكل اتضح مفهوم
 الكل لان الشيء يتضح بزيادة ايضاح يتصور اضدادها واذا قلنا مع عدم
 تعلق عرض المنطقيين للموصل بالترتيب الى المجرولات والموصل بالترتيب
 لا يكون الا الكل لانه يحصل الايضاح بترتيب الكليات بعضها مع بعض الى
 المجرولات الكلية ولا يحصل الايضاح بترتيبها الى المجرولات الجزئية
 فلا يحصل الايضاح بترتيب الجزئيات بعضها مع بعض الى المجرولات مطلقا
 او سواء كانت المجرولات كليات او جزئيات فيكون الكلية موصلا و
 موصلا اليها والمجرويات موصلا ولا موصلا اليها فلا غرض للمنطقيين متعلق
 بالجزئيات **قال** من حيث انه متصور **اقول** لما كان هذه العبارة وهو نفس
 تصور مفهومه توهم ان المنافع من الشريك هو التصور الذي يتعلق بالمفهوم

فسر هذه العبارة بقوله ان من حيث انه متصور ان المنافع من الشريك هو
 المفهوم من حيث انه متصور لا يتصور المفهوم المتصور اشارة الى انه من حيث
قال ان المطلوب الكلية هو التصور الذي هو الصورة لا التصور الذي هو الصورة
 واذا كان هذا المذهب مرفودا لان الصورة حالة في نفس شخصية جزئية
 وجزئية الجزئية لخال فلا يرد الكلية للمفهوم بل على الصورة **قال** واذا قيد
 المفهوم بالتصور **اقول** يمكن ان يقترن مفهوم الكل على اربعة اوجه الاول لا يمنع
 مفهومه والثاني لا يمنع نفسه مفهومه والثالث ما لا تصور مفهومه والرابع
 ما لا يمنع نفسه تصور مفهومه وبيان فدا الوجوه الثلاثة الاول المذكور
 في الحاشية فليطلب **قال** الكل اما ذاتي او عرضي **اقول** فان قيل لم قيل
 ان الحيوان ذاتي والماشي ليس بذاتي مع ان كل واحد منهما للانسان واعلم
 منه قلنا التمييز بين الذاتي والعرضي غامض لكن للمنطقيين قاعدة يمكن التمييز
 بها وهي انه اذا كان للشيء الواحد لواحق عامة يكون اقدها ذاتيا جنسالة
 كالحیوان فانه اقدم بالنسبة الى سائر اللواحق وهي الماشي فان قيل
 لم جعل الناطق ذاتيا ولم يجعل الضاحك ذاتيا مع ان كل واحد منهما مختص
 للنوع قلنا ان القاعدة في التمييز انه اذا كان للنوع عوارض مشتركة يكون
 اقدها ذاتيا كالتامق مثلا فانه مقدم بالنسبة الى التعجب والضاحك لان
 النطق سبب التعجب والتعجب سبب الضاحك والسبب مقدم على السبب فيكون الناطق
 مقدما على التعجب والضاحك لانه سبب قريب للتعجب وسبب بعيد للضاحك
 ولما تقدم الذي على العرض لان الذي نفس ماهية الشيء او جزؤه و
 العرض عارض لما هيته الشيء او جزئية فيكون الذي تعرضا والعرض عارضا
 والعرض مقدم على العارض فيكون الذي على العرض **قال** كالحیوان بالنسبة

الى الانسان **اقول** يمكن ان يكون هذا الكلام اشار الى اذ الكليات امور
 اذ في مختلف بالاعتناء فان الحيوان جنس بالنسبة الى الانسان لانه دخل
 فيه شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو جنس ذاك الحيوان جنس
 بالنسبة اليه واما بالنسبة الى الناطق ففرض عام لانه ليس بدخوله فيه
 ولكن شامل له ولغيره وكل ما كان كذلك فهو عرض عام كما اني مثله عرض
 عام لانه داخل في الانسان لكنه شامل له ولغيره كاللوز فانه جنس
 ايضا بالنسبة الى الاسود وفصل بالنسبة الى الكفيف ونوع بالنسبة
 الى المتكلم وخاصة بالنسبة الى الجسم وعرض عام بالنسبة الى الحيوان
قال ومثل هذا وحده **اقول** انه ما هو قول عام لماهية فلا يقع في
 جواب ما هو الاقام الماهية المختصة او عام الماهية المشتركة والمراد بتمام
 الماهية المختصة هو ان يكون ذلك الماهية حقيقة للشيء وان لا يكون حقيقة
 له غير هذه الحقيقة وتمام الماهية المشتركة هو ان يكون الجزء مشتركاً بين
 الشئين فصاعداً ولا يوجد بينهما امر يدخل سوا ذلك كالحيتان
 فان جزء مشترك بين الانسان والفرس لا يوجد جزء ذاتي بينهما سوى
 ذلك وانما قلنا لا يوجد ذاتي ولم يقل امر مشترك لانه يوجد الامر
 المشترك الغير الذاتي بينهما كما اني فانه مشترك بينهما لكن لا يكون ذاتياً
 لهما فان قلت ان هذا التقريب لا لاننا ان لا يوجد سوا الحيوان
 جزء مشترك ذاتي بين الانسان والفرس فان الجسم النامي والحسك
 والمتحرك بالارادة كلها اجزاء مشتركة بينهما ذائبة لهما والحيوان
 غيرها لان الحيوان مجموع الجسم النامي والحسك المتحرك بالارادة والجميع
 مفاتيح كل واحد منهما فلا يكون الحيوان تمام الماهية المشتركة على هذا

التقير

دليس

التقير مع انه تمام الماهية المشتركة قلت لانه ان جزء الشيء ان هو ولا غير ذلك
 الجسم النامي والحسك المتحرك بالارادة غير الحيوان وان يكن عينه
 فلا يوجد غير الحيوان امر مشترك ذاتي بينهما **قال** وقول مختلفين
 يخرج النوع **اقول** فانه قيل ان هذا القيد كما يخرج النوع يخرج ايضا
 فصول الانواع وخواصها فلم قال الشارح يخرج النوع بقوله يخرج
 مختلفين بالحقايق والفضل والخاصة بقوله في جواب ما هو قلنا
 ان هذه القيد اللخير اعني في جواب ما هو يخرج الفصول والخواص
 مطلقا كما لو كان فصول الانواع او فصول الاجناس وسواء كان
 خواص الانواع وخواص الاجناس واما العرض المعام فلا يخرج الا
 بالقيد اللخير لانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق لو كان لا يقال
 في جواب اصلا فان قلت الجنس لا يكون مقولا في جواب ما هو بل
 في جواب ما هما او في جواب ما م فلم قال في تعريفه انه مقول في جواب
 ما هو قلت المراد بقوله الجنس مقول في جواب ما هو تعيين الاد
 صلاحي ايعين ان الجنس لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو بل
 مقول في جواب ما هو **قال** ويرمى النوع بانه كل مقول على كثيرين مختلفين
 بالعدد **اقول** قوله على كثيرين اعني الافراد لان المراد بالكثيرين في
 تعريف النوع الافراد واما المراد بالكثيرين في تعريف الجنس هو انواع
 الماهية فان قلت ان الجنس ايضا مقول على الافراد فلم قلتم المراد
 بالكثيرين في تعريف الجنس الانواع دون الافراد قلت ان مقولته
 على الافراد لا بالذات بل ثانيا بالعرض لانه يقال اولاً وبالذات
 على الماهية الموجودة في ضمن الافراد وبواسطة يقال على الافراد

في جواب ما هو

لان الجز ايضا مقول
على كثير من مختلفين
بالعدد دمت
الكتاب
يعرف الله

ان المراد بالتصور الذهني مطلقا او المقيد بعدم الحكم
 فان غلب على التصور الذهني مطلقا لم ينقل اليه الحكم وان غلب
 ان التصور الذهني نفس العدم وان غلب عليه المقيد بعلم مستبعد
 اعتبار التصور في القضية لان عدم الحكم به يكون مقبولا
 في التصور ولو كان التصور مقبولا في القضية لان كان علم
 الحكم معتبرا فيه والحكم بغيره مستبعدا فليس اعتبار
 الحكم وعدمه في القضية وانما حال وجوبه ان التصور مطلق
 لا يستلزم ان يكون ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو تصور
 وجوبه في التصور الذهني مطلقا كما وقع التخصيص

نفوس الناس كالنجوم
 لا يرى الا بحول الله
 على ما هو من راي القوم
 سجد

العلم في التصور
 فان قلت في نفس الامر نفس
 في حواته والاولى بان
 نفس شدة النفس في نفس الامر
 سواء انه يوق في حد ذاته او
 ليس به في نفسه ووضوحه بل
 في الواقع انظر كل اعتبار
 موجودا سرّاً
 لان تصور المطلق يراف العلم
 فاذا كان التصديق في العلم
 التصور يكون في العلم
 في الوجه الثاني من الاعتراض
 في التصور مع العلم
 والتصور في العلم
 ليس في العلم

[illegible]

السنن به يهتدوا وحوالات كان السبعين
الكلوم على ما
من كل ما
الشعور
وغيره
انزل
مفوضين
الى اياها
لعمركم
وهي فوالله

والتاريخ المذكور في المتن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

...

در بیان این که در این کتاب
چندین بار آمده است

تأليفه

A close-up photograph of a single, aged, yellowish-brown page from a book. The paper has a textured, slightly mottled appearance with various shades of tan and brown. A prominent, dark, irregular stain runs vertically along the right edge of the page. The page is set against a dark, possibly black, background.

عقل
مستقیم که از دست کسی خارج نشود
علاوه بر این که در هر دو
التماس بر این است که هر دو
معالج شوند

ان العالم حادث وتقلنا المتغيرين طرية المطلوب وكما بان العالم يتغير
وكل متغير حادث فيحصل لنا التصديق بحدوث العالم والترتيب في اللفظ
جعل كل شيء في مرتبة ومن الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق
عليها اسم الواحد ويكون بعضها بالنسبة الى بعض بالقدم والتاخر والمراد
بالامور ما فوق الامر الواحد وكذا كان يتبع علمه التعريفات في هذا
اللفظ وانما استبرأت لان الترتيب لا يمكن الا بين شيئين فصاعدا
وبالعلوم الخاصة بغيرها عند العقل ويحتمل اول التصورات والتصديق
اليقيني والصفات والميليات فان الفكر كما يرى في التصورات
يكون ايضا التصديقات وما يكون في اليقين يكون ايضا الظنون
والمحتملات اما الفكر في التصورات والتصديق اليقيني فله كونا واما الفكر
فكقولنا هذا قابض في مرتبة الزايب وكل قابض في مرتبة الزايب يتردهم
فهذا القابض يتردهم واما العلم فلا يمكن ان يكون قابض في مرتبة الزايب
عن التوثر بغيره فالعالم قد لا يقال العلم من الانعكاس المستمرة فانه كما
يطلق على المضمول العقلي كذا لم يطلق على الاعمى الجارم المطابق للواقع
لواقع وواقع من الاول ومن شرط ان التعريفات التي عرض استعمال

[illegible]

السلام على اهلها احدها ان يكون
الوسطاء اذلة فراقوا
اعني في وصول امره اليه
المستوسطه وما لو قد

يناقض بعضهما في مقتضى افكارهم ^{فمن واحد يتاوى}
 فكل واحد في التصديق بحديث العالم ^{واحد} والآخر في التصديق
 بقدم ^{اي يفكر} الواحد ^{اي يفكر} يناقض نفسه بحسب
 وقته وقديما ويؤدى فكره الى التصديق بقدم
 العلم ثم يفكر ويناقض الفكر الى التصديق
 بحديثه فالفكر كذا ليس بصوابين ^{اي يفكر} والا لزم
 اجتماع التقيضين فلا يكون كل فكر
 صوابا ^{اي يفكر} لست الحاجة الى قانون يفكر
 مفردة ^{اي يفكر} طرق الكتاب النظريات
 التصورية والتصديقية من ضرورياتها
 والاحاطة بالافكار ^{اي يفكر} الصوابية ^{اي يفكر} الفاسدة الواقعة
 فيها ^{اي يفكر} اي تلك الطرق ^{اي يفكر} يعرف منه ان كل نظرية
 طريق ^{اي يفكر} يكتسب ^{اي يفكر} واي فكر صحيح ^{اي يفكر} واي فكر فاسد
 وذلك القانون هو المنطق وانما سمي به لان ظهور القوة
 التطبيقية انما يحصل بسببه ^{اي يفكر} وسموه بالذات القانونية ^{اي يفكر} تعميم
 مراعاتها ^{اي يفكر} الذهن ^{اي يفكر} عن الخطا في الفكر ^{اي يفكر} فالذات هي الواسطة
 بين الفاعل ^{اي يفكر} ومفعوله ^{اي يفكر} وصول اثره اليه ^{اي يفكر} كالشاهد ^{اي يفكر} للحوادث
 فانه واسطة بينه وبين الحشيش ^{اي يفكر} وصول اثره اليه ^{اي يفكر}
 القيد ^{اي يفكر} الاخير ^{اي يفكر} اذ في العلة ^{اي يفكر} الوسطة ^{اي يفكر} فانها واسطة بين

الموسم في حوضه
الاول لادخله
الموسم في حوضه
الاول لادخله

و قور قضا آه قیل یل کلیم قضا
مغور یقین لعل کند و قیاس
ببین ابرین صغیرین کون انا نه
سهره الحری الشقی من الاول لاله
عکرون احری بانق من عا نه
قور قمر فلان لا منتظر انفق
قضا عن اللحق ان عظیم شقا
انا لا عیال اکبره اعد احری بانق
عن انتظار و ههنا سبک کذا
عمره در اورد

سبب بوالسطر في ما وصل اليه العلم البعيدة الى العلولة لان
 العلم البعيد لا يصل الى العلولة فضلا عن ان يتوسطه في كل شيء اخر
 وانما الواصل اليه العلم المتوسط لان القادر منها وفي من البعيدة
 والقانون امر كل منطق يتبعه في بيان الحق احكاما منه يقول
 انما الفاعل مرفوع قائم امر كل يعرف احكاما في بيان منه في يعرف
 ان زيد اسرف في قولنا زيد زير وانما كان المنطق ان لا واسطة
 بين القوة الفاعلة وبين المطالب اليه في كل كتاب وانما كان قانونا
 لان سائر قوانينه كانت متوسطة في بيانها في انما عرفنا ان الرسالة العقلية
 الضرورية تفكر في انما عرفنا ان قولنا لا شيء من الاشياء

بحر بالفرد فيعكس الى قول الشيخ في الجواب ان اينا واغا قال
نعم مراعاتها الذين عن الخطا لان المنطق ليس هو نفس الخطا
والأم ورض المنطق فخطا اصلا وليس كذلك فانه ربما خطا لا على الال هذا
مفهوم التعريف واما احذر انه قال انه ينفرد الجبس والقانونية في الال
الجزية لا رايك الضمايح وقوله نعم مراعاتها الذين عن الخطا في الحكم

[illegible]

[illegible][illegible]

في انما ما لم يتصل بالانزال وانما لم يتصل بالانزال

فلان بحث عنها في الضمير عنها راجع الى الموصلة وكذا الضمير فيها والمضارع خوفه
عن الاول الى عن موارضها فيكون كمنه عن داخل في المصطلح كما في العمل على وتره
قلت ان المنطوق يبحث عن الاعراض اه و

من عوارض التي لا يكون لها اي ارضاء لاسيما في الاعراض الذاتية واقام
الحال من غير ان يقال في
المقام الذي هو في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات
التي هي في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات

التصورية والتقديرية لان المنطق يبحث عن ارضاء الذاتية
والمبحث في العلم عن ارضاء الذاتية وهو موضوع العلم فيكون المعلومات
التصورية والتقديرية موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث عن

ارضاء الذاتية للمعلومات التصورية والتقديرية لان المنطق يبحث عن ارضاء
التي هي في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات
المعلومات التي هي في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات

كالمعلومات والفصل كالمعلومات والمعلومات تصورات من حيث انها
كالمعلومات والفصل كالمعلومات والمعلومات تصورات من حيث انها

كيف يمكن ان يتوصل الى مجهول تصوري او مجهول تقديرية كما يبحث عن الجنس
من القضايا المتعددة فيكون العالم متغيرا في تغيرات كيف تكون

لصيرورات موصلة الى مجهول تصوري فيكون العالم حيث وانما يبحث
عن ارضاء في توقف على الموصلة الى التصور كون المعلومات
التصورية كالتصورية والتقديرية والتقديرية فيكون ارضاء واقعة ومن

في توقف على الموصلة الى التصور اما في توقف على اي بلا واسطة
فكون المعلومات التصديرية فيوقف او فيوقف فيوقف فيوقف

في توقف على الموصلة الى التصور اما في توقف على اي بلا واسطة
فكون المعلومات التصديرية فيوقف او فيوقف فيوقف فيوقف

في توقف على الموصلة الى التصور اما في توقف على اي بلا واسطة
فكون المعلومات التصديرية فيوقف او فيوقف فيوقف فيوقف

في انما ما لم يتصل بالانزال وانما لم يتصل بالانزال

فلان بحث عنها في الضمير عنها راجع الى الموصلة وكذا الضمير فيها والمضارع خوفه
عن الاول الى عن موارضها فيكون كمنه عن داخل في المصطلح كما في العمل على وتره
قلت ان المنطوق يبحث عن الاعراض اه و

من عوارض التي لا يكون لها اي ارضاء لاسيما في الاعراض الذاتية واقام
الحال من غير ان يقال في
المقام الذي هو في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات
التي هي في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات

التصورية والتقديرية لان المنطق يبحث عن ارضاء الذاتية
والمبحث في العلم عن ارضاء الذاتية وهو موضوع العلم فيكون المعلومات
التصورية والتقديرية موضوع المنطق وانما قلنا ان المنطق يبحث عن

ارضاء الذاتية للمعلومات التصورية والتقديرية لان المنطق يبحث عن ارضاء
التي هي في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات
المعلومات التي هي في قوله انه فيقول موضوع المنطق المعلومات

كالمعلومات والفصل كالمعلومات والمعلومات تصورات من حيث انها
كالمعلومات والفصل كالمعلومات والمعلومات تصورات من حيث انها

كيف يمكن ان يتوصل الى مجهول تصوري او مجهول تقديرية كما يبحث عن الجنس
من القضايا المتعددة فيكون العالم متغيرا في تغيرات كيف تكون

لصيرورات موصلة الى مجهول تصوري فيكون العالم حيث وانما يبحث
عن ارضاء في توقف على الموصلة الى التصور كون المعلومات
التصورية كالتصورية والتقديرية والتقديرية فيكون ارضاء واقعة ومن

في توقف على الموصلة الى التصور اما في توقف على اي بلا واسطة
فكون المعلومات التصديرية فيوقف او فيوقف فيوقف فيوقف

في توقف على الموصلة الى التصور اما في توقف على اي بلا واسطة
فكون المعلومات التصديرية فيوقف او فيوقف فيوقف فيوقف

في توقف على الموصلة الى التصور اما في توقف على اي بلا واسطة
فكون المعلومات التصديرية فيوقف او فيوقف فيوقف فيوقف

في النسخ الاصلية من نسخة
 في النسخ العربية كما لا يخفى كلامه وقوله
 في النسخ او هو الملاحق لقوله ربح كمن
 واستفادتها على الالفاظ ومعنى هذا الكلام
 واستفادتها بما يطابق المعاد على الالفاظ
 في المعاد واستفادتها بدون الالفاظ حال
 في الكتابة موضوعه انما هو الالفاظ

تقديم الفقه على الكلام في النسخ
 تقديم الفقه على الفقه في النسخ
 هو صمد في النسخ

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

هذا الفصل في القول
بأنه لا شيء في الوجود

استفادتها على الالفاظ ومعنى هذا الكلام
استفادتها بطريق العقائد على الالفاظ
استفادتها بدون الالفاظ كان
أو الكتابة موضوعه بآراء العامة

هذا هو الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة الذي هو في الحقيقة
الذي هو في الحقيقة الذي هو في الحقيقة

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

4

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فیه نظر ان الله بینه الکفر والاسلام الله بینه الکفر والاسلام
فیه نظر ان الله بینه الکفر والاسلام الله بینه الکفر والاسلام

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الذي هو الكتاب العظيم

في باب من باب ما لا يخفى
من باب ما لا يخفى

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الذي هو الكتاب العظيم

تحت سید و صاحب کمال
الشیخ و الفاضل
الشیخ و الفاضل

بما لا يخفى فافضل من هذا
القول ان كان الامر بالامر
فان الامر بالامر يعلم وجوب الامر
في الحكم ما فيه كونه قارن يكون
لما اللفظ الموضوع بارادة ال
سبح فان الامر مما ذكره
ثم تبين السلام النصين

من والاخر ارم فسنرمان
الاول والآخر من حيث
يشتبه احراز من الناجع الامم
وهنا كما في الشمس والحكمة
في هذا البيان نظر لان الناجع

الم بكر الحيد الاول في علم
 است قيد الاول
 بن ان التضمين من حيث
 ط ان التضمين مطلقا لا
 ان التضمين مطلقا

Handwritten notes in Arabic script, likely a library or archival stamp, located in the bottom right corner of the page.

منه ان الحزقة المبركة
التي تفيض بالفضل كما
اويا واضعها ان ينفذ
ما يوضع من قلة كرامته
على الاقل بالخطية

عین عین عین عین عین عین
عین عین عین عین عین عین

لعل على مع البطابقه ان يقصد منه الدلالة على جزمه وان يقصد منه
تقديمه على غيره من المقدمات

و المراد بالقصد هو القصد الجارى على قانون
يوضع ليلا يلزم تركيب ذى اذا قصد
يجز منه الدلالة على جزء معناه و

مقصود الدلالة على شوب الى موضع
مما هي الى مقصود الدلالة على الجسد
المراد من

Handwritten text, likely a signature or date, partially obscured by the binding.

وإن كان اللفظ على ما يكون ذكر اللفظ من معنى اللفظ وإن يكون دلالة
 اللفظ على ما يكون ذكر اللفظ من معنى اللفظ وإن يكون دلالة

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

وما يكون له جزء لكن لا لا شيء على ما في كذا وما يكون له جزء على ما في كذا

والتاريخ المذكور في نسخة
الخط المذكور في نسخة

و هو العبودية بكنه ليس في اللفظ المقصود ان الذات المستوفية وما يكون له

...فقد ...
...فقد ...
...فقد ...

جزء الى على الحق المقصود لكن لا يكون الا المقصود كما يكون الناطق
 اذا لم يخصص له فان معناه من الالفة الثانية مع النسخة الماتية

20 30
הא דאמר ר' יוחנן
הא דאמר ר' יוחנן
הא דאמר ר' יוחנן

الانسان مجموع من الحيوان والناطق فالحيوان مثل الذي هو في اللفظ

Handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript.

والمعروف الحيوان في الجانب الثاني وفي خبر في اللفظ المقصود كقولنا
الحيوان

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا إله إلا الله الموحن

قال وهو الجودية الحقول الى ذات الشخصية
وذلك لان الجودية صفة للذات الشخصية
وليس ذاتية داخلية فيها بل خارجة عنها كقولنا
لفظ الله ذاتا علمية

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom left of the page.

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

مجلس العلماء
مجلس العلماء
مجلس العلماء

الخالق والآلات الشفوية والآلات لم يقصد من ذلك إلا ما عرفت
فهموا الفلاسوا ولم يكن له حجة وكان له حجة ولم يدل على ما عرفت

عامة في الابدان وكره في النفس من اللفظ او كما في قوله تعالى
 جزء اللفظ المقصود ولم يكن في اللفظ المقصود قد ألفوا في اللفظ الاربعة

فان قلت الغرض من تقدم بيان الربط على ما في قوله وضعاً وفي الفوق الوضع
الربط

هو ما صدق عليه الفرض من البرهان وهو انما هو المقدم في نفسه
وهو ما صدق عليه الفرض من البرهان وهو انما هو المقدم في نفسه

و يوم ماصدق الكائن عليهم اوقاف الا ان فان تنقسم بقولكم المظفر

فعدم جازا كسبوا ان ذوات الحرفه فقدم على ذوات الكسر قسم مسلم ولكن متافيه ذرات معذور
لولا ذلك
مما في التوفيق والنوع ليس في الذات بل بحسب الحرفه وهم ان عيسى بن

[illegible]

عَلَى الْعَدَمِ فَلَمَّا أَفْرَكَ الْمَرْءُ الْوَيْسَ قَدِمَ عَلَى الْأَقَامِ وَالْأَحْكَامِ

لأنه لا يتصور أن يكون
الشيء عاملاً في نفسه
لأنه لا يتصور أن يكون
الشيء عاملاً في نفسه

المفتي
مفتي
مفتي

لَا تَنْجِسُوا

فانما هو من جنس الارض والسموات
والاخرى هي كبريت الحامض
والجديد الذي هو كبريت الحامض
والاسود وهو كبريت الحامض
والاحمر وهو كبريت الحامض
والابيض وهو كبريت الحامض

[illegible]

الحقيقة في القسم هو ان يستلزم في القسم
ان يكون القسم في الحقيقة في القسم فلا يكون
وما لا يكون حيا لا يكون في القسم ولا يكون
الحقيقة في القسم هو ان يكون في القسم

وإن يخبئ به وحده
فصل الأداة في كلام

فان لم يصح

کون ۱۳۵۱

كان في ذلك زمان
من ايام النعمان
في دار السلام
في دار السلام

الان خذني وخذني واربعا يجيب
 بالآيات من عدم صلاحية الاقامة
 الان يخرجها وحدها انها لا تملك
 التملك لانفسها ولا غيرها
 فيها وقلة الفاضل فيها
 يخرجها من ارضها فاني الان اطلب
 ونسبها عن ارضها والى غيرها

[illegible]

حسب قرة العبد المذنب
الذليل المذنب المذنب
المذنب المذنب المذنب
المذنب المذنب المذنب

مشرقة في بلاد الهند وبلاد الحبشة
والبحر والجزيرة التي بين مصر وعبد الله بن عبد الله

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "بسم الله الرحمن الرحيم" (In the name of Allah, the Most Gracious, the Most Merciful).

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, possibly a list or a detailed description of the items mentioned in the preceding section.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

1871

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

٢١
 بعينه الطائفة الثانية من العلم
 وهو ان يكون العلم الكلي
 مفقودا او لا يكون العلم الكلي
 لا بد من العلم الكلي
 فيكون العلم الكلي
 فيكون العلم الكلي
 فيكون العلم الكلي

وهذه التفاوتات الذاتية قديمة وادوم
والا الى انما العترة وجودا وعدا
هذه التفاوتات لاجل الزمان
مقدم على سكان جملة الزمان
فبعض الامم هو المثل الذي
واكس حال الانسان على الارض
عيا افراد لا اجتماعية بالسوية
في تفاوتات فان قلت تعدد
الافراد وذهبت الى ان الانسان
ولم يزل يجمع - ايضا افراد قتلها
وقد روي عن جماعة الازهرية عن ان
طريق كان الانسان الواحد في كل

والاولا ان يقال يا ايها الانبياء
عليكم السلام انما انتم الانبياء
هناك لانكم انتم الانبياء
والاولا ان يقال يا ايها الانبياء
عليكم السلام انما انتم الانبياء
هناك لانكم انتم الانبياء

[illegible]

اقول مرتبة
في السبع مائة سبع
بعضها قبل وبعضها بعد

[illegible][illegible]

The image shows a close-up of a manuscript page with cursive handwriting. The text is written in dark ink on aged, yellowish paper. The script is dense and flowing, characteristic of a cursive hand. The page is slightly tilted, and the lighting is somewhat uneven, highlighting the texture of the paper and the ink.

قول هذا نقصد ايضا الصي الكون اذ فيه
نوع ابراهيم ايضا كان قال بعض
المفكرين ان الجيب الولا يكون فلف
المركب مستديما للفظ اخر
الحكوم عليه للحكوم به او بالعكس
فلا يكون الخاطبة مستقلة فقط
اخر كما ننظره للحكوم عند ذكر الحكوم
او ننظره للحكوم عليه عند ذكر الحكوم

هذا الاصل المكتوب والكلام هنا الخاص بالغة المفردة

المفردة كالشوق وكل مفرد يوم وبها الحاصل في العقل اما جزئي او كلي
لانه ايمان يكون نفس تصور ^{تصوره النفس} من حيث انه تصور ما نعلم وقوة
الشركة فيمن الشركة بين كثيرين وصدق عليها او لا يكون فان منع
فمن تصور عن جهة الشركة فهو الخي كهذا الانسان فان الهندية
ممن ^{المفرد} ^{ممن}

فان حصل مفهومه بان عند العقل امتنع العقل بحجة تصور من صدق على امور
شعبية وان لم يتبع الشك من حيث انه متصور في الحكي كاللسان
فان مفهومه حصل عند العقل لم يتبع عن صدق على كثير من وقادق
بعض النسخ نفس تصور معناه وهو كقول الآكان الذي في غاية

من من الكلمات ما يقع الشك في النظر إلى الخاسر كواجب الوجود فان
شك في شئ من شئ بالبريد الخاسر في كل امر اجرة العقل النظر إلى مفهوم
يستوعب من صدق على كثير من فان مجرد تصور لو كان مانعاً من الشك
تصوره واثباته لو حاربه الى لسان وكما الكلمات الوضعية قبل الاستق

امكان ولا وجود فانها تبين ان تصديق على شئ من الاشياء ممكن

في صدق علي بن ابي طالب ما يتبع ان يصدق عليه اسم جميع العقول

بالتصوير

عليه السلام
السلام
في

من مدغم عليه تصور فلو لم يبق تصور في تعريف الكل في الجزئ لافضل
تلك الكلمات في تعريف الجزئ فلا يكون مانعا وضرعا في تعريف الكل
فلا يكون مانعا وبيان التسمية بالكل في الجزئ ان الكل في الجزئ
عالميا كاللسان فانزله في الجزئ فانزله في اللسان وكافهم
في العالم اجمع

فانه جزء الى مجموع وان فيكون المسمى كونه الشيء اما يكون بالنسبة
الى المسمى فيكون كونه الشيء متروكاً بالكلية والنسب الى الكل كونه
ولكنه جزء الى الشيء اما بالنسبة الى الكل فيكون متروكاً بالكلية
والنسب الى الجزء جزءي واعلم ان الكتابة العربية انما تعبر ان بالاولى

في الفخامة والالفاظ فقد استعانت بكاتبه وخرجه بالوضوح سببه الدال
باسم اللؤلؤ **قال** والحق ان ما يكون تمام ما يقينه ما يقينه من الخيرات
او اختلف فيها او اختلف فيها **قال** انك قد عرفت ان الوضوح من وضع
هذه المقالة معرفة كيفية اقسامها من الجوهالات النورية وهي لا تقتضي

بأخبار بل بالكتاب ولا ينج منها في العلوم تغية وعلوم انفسها
كل هذا صا لفظ المنطق في مضمون اعيان الكتاب وضطاف مر
فالكل واشب بلا ما تحته من الجزيئات فاما ان يكون نفس ما هنا

سبب الا زمان فلا يجعل تلك
من ثبات محلات وعدم
تقلبها في غير مكانها فلا
يجعل ثبات

الصدق على كثيرين والكثرة عليهم النفع
الأولى ان يذكر وجه التسمية في الكفر
والجرف الاضافي ثم يقرر انما سمى
الحقيق ايضا جريلا لانه اخضع من
الجري الاضافي فاطلق اسم العوا
على الخاص فبعد الحقيق لما سذكره

قال وحسبنا لا نقصص اهل ذلك لانهم
 ثمانية ارباب احسانات اباها خوس
 ظاهرة او ابا طنة وليس الاحسان
 ثمانية بل بالنظر الى احسان اخر بان
 وكتبه شخص بمسوات متعددة
 وكتبه تلك المسومات
 عاوجه يهودي الى احسان
 بمسوات اخرى بل لا بد ان يكون
 لآخر من احسانات اباها خوس

فان ارجع ووجدته فذلك هو
موسى بنو الى اذ راى
ظهور الخيرات مما لا يقع في
فكر احد ولا حتى لا يحصل بغير
فطر فليست كاسبه ولا مكتسبة
فلا غرض للمنفعة من خلق الخيرات
فلا تحت اهل عبد الله لا تحت
الخيرات في العبد

والاصلا وذلك لان المقبول من
تلك العلوم يحصل كمالها
الانسانية التي ينبغي بها
خيرة شديدة لا يحصل لها
من العلوم الا كمال يتبين بها
وايضاً لغير ذلك من منافع
كثيرة وعلام الخاصة بها في

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

[illegible]

هذه الميزة معناه الميزة بحسب السؤال
 لا اختصاص بالاشخاص الاخصاص بالاشخاص
 في الخارج لا يوجب هذه الميزة الفروقات
 في التكييف يكون مختصة والتوجيه لا
 في النسبة الفرد نوع آخر او ان المراد
 اختصاص الاشخاص والمخاطبة بالاشخاص
 جهة المزاولة من سائر الاشخاص
 في الفردية من جهة ذكر الشئ في مقابلة
 تأمل

المقربين

مشق

2

11

6615

115

مكتبة

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

مقولا في جواب ما هو يجب الخصوصية والشركة معا وان لم يكن مقودا
الاشياء من بل نخصه بغيره في شخص واحد كما شئس كان مقولا في جواب
ما هو يجب الخصوصية المحضة لان الشئ بل ما هو من ذلك الشخص لا
يطلب الاتمام ما به المخصص ولا في غيره في الخارج حتى يتجوز به من ذلك
الشخص في السؤال حتى يكون الجواب تمام ما به المنة كذا وان قد علمت
ان النوع ان تعدد الشئ اخصه في الخارج كان مقولا على ثبوت من متفقيين في جواب
ما هو وان لم يتعد كان مقولا على واحد في جواب ما هو في قولك مقول على
واحد وعلى كثيرين متفقيين بالحقايق في جواب ما هو في الحكمي من قولنا
مقول على واحد ليدخل في الحد النوع الغلب المقود الاشياء من قولنا او على
كثيرين ليدخل في الحد النوع المقود الاشياء من قولنا على كثيرين متفقيين
بالحقايق بطوع الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقايق وقولنا
في جواب ما هو في الشئ الباقية ايضا الخاصة والفصل والعوض العام لانها
لا يقال في جواب ما هو هناك نظير وهو ان احد الامرين لازم انما الشئان
التعرف على امر مشترك وانما ان يكون التعريف عامه لان الملا بكثيرين
ان كان مطلقا سواء كان عامه جوهري في الخارج او لم يكونوا فيلزم ان يكون

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والحق
ظهيراً والعدل
قائماً والبر
محبباً والنجاة
ميسرة والجنة
معدية والجهنم
معدية والآخر
الآخرة

فيكون كخصيص بالحق القادى بما وجوه خصائص الكلى في شتى فان الموجودات التي لم يجدت من افرادها
 التي هي لهم ما يشبهها بالمتعلق فلا يتقدم في غير النوع قطعاً فلو اخرج عنه لم يخص الكلى الاقسام الخمسة ولا يوجد
 ان المتغير الكلى ان يكون موجوداً في الخارج ولو في ضمنه ولان ما سبق من مفهوم الكلى يتناول
 والمعدوم الممكن والمتضمن وسياً في تقسيم الكلى بحسب الوجود المضاف الى هذه الاقسام يعم
 على معدوم الا فيكون احوال الموجودات اذا كان يتقدم بقرينة احوال المعدومات الا ان قواعد الفن
 شملت جميع الموجودات موجودة او معدومة ممكنة او مستحيلة والمقصود الاصغر من الفن ان
 يتعمق معرفة احوال الموجودات وقد جعل في معرفة احوال الموجودات الاقسام اربعاً وبيان
 احوالها في معرفة احوال الموجودات الحقيقية وذلك قيل
 في الاقسام التي هي من الوجود

٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

قد انما في هذا القول استدراكا لوجه قد عرفت ما فيه
القول به انه لا يقول غير من جنس شامل للنفس يعني
على ما وجد من اللزوم لا يقول هو القول بالنفس يعني
وجوب نفوس العقل استلزام ان يكون بالتحصيل وجوب
نفس العقل بقوله اما واما عما اراد بالنفس فلا بد
هو القول بالقول وجوب نفس النفس فلا بد
هذا القول لان القول على كبريت بالتحصيل
وجوب نفس العقل لا يصدق على القول
المتقدمة فلا يتحقق فيه

حسب الشرع فقط ولا ينفى بالفساد الامم كما يجعون فانه كان الجزء المشترك
بين مائتي الانسان وبين نوع آخر كالنفس متداخلة الشغل عن الانسان
والنفس باهم كان الجزء المشترك وان نوع الانسان بال سوال ثم يخلص

فصل فی بیان

[illegible]

هذا الذي جعلنا من اهل البيت باقية في ارضهم الى يوم الدين

و قال و هو في ذلك

[illegible]

المجان ثم الخ الناصب ثم الخ المطلق ثم اليه فالإنسان نوع كما عرفت

حيون بجسده لانه عامنا فيه مشركين بين الاسنان والافوس والذليل

اصلا بل يقال وجرم عليه المفعول ان الكلمة فهو مقبول عند لا نقول

و اما فوك هذا يد فلا بد فيه من التأويل لان هذا إشارة

سید احمد علی

في اشارة الى مثل غيرها مما كان في الحول الى الطب في النامي وكذلك في الحول الى الطب في النامي

والتسعة بسم وويل في مطلقه المرفوع المماثلة لثلاثة وويل

جواب ان يكون لها حجة ان سورة التوبة

ان كان الحيوان عديم المائدة وعديم بعض مشاركاته فان ذلك الحيوان عديم الحواس

عليها من تبع ما فيها من الغيب كالمؤمن فانه الجواب عن السؤال

چون که در این کتاب مذکور است

فقد كنت قد سمعت من بعض الحكماء انهم يقولون ان

فان النباتات والحيوانات تشارك الانسان فيه وهو الجواب عنه وعن

...فانما هو الذي ...

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم من أجل أن يكون بيننا وبين الله عز وجل

اجوبه ان كان كلف بعد اعترافه مكلف بالفسخ المانع من الازر

بسم الله الرحمن الرحيم

وہی ہے جس نے ان کو پیدا کیا اور ان کو پالیا اور ان کو مرانا ہے۔

...مردم را در این راه ...

فان قيل لم يذكر الحق منات مع انه اعطاه ~~الملك~~ سبيل الصواب بقوله وانما قلنا
عالم لها ايضا فنقول ان ذكر العمل يفيد ذكر الخير فانه الانبياء من الذين خلقوا
من نفس واحدة وجعل منها زوجا ليس من الدنيا بقوله ومن ان الله تعالى
من خلقهم ايضا الغائب من محن ومن سبيل الصواب الحق فالتنبيه
بذكر الغائب ان قوله لا اله الا الله يعني نعم الرجال والساكنين في دنيا
سما في خطابهم واراد مع ان الحق معوم الرافعي دنيا

فان قلت لم تقبل العوا والناع وهو علم القلب
وهو محرك الصواب وانما ما قبلنا قلنا الدم
اجتماع الناع وهو الانبياء فلو قبلنا الناع
اجتمع ساكنان وهو الانبياء اذ احدهما
الناع قلب من الواو وثانيهما
النعير الواو فيلزم حذف الالف
فيصر الصواب فلم يعلم انه من الصواب
بحركة الواو ومن الصواب دنيا

بالفتح والتخفيف لم يقبل
العاو العا لثلا ليتبين
من الصيغة بخلاف احدى الالفين
للاجتماع الساكنين وقلب اللام
صا والفتحة المخرج فادخلت في التلخيص
للجسدية دون الخط العامة مبسوط

فقد دل البرهان على أن الزوايا الثلثة التي في المثلث
الزوايا الثلثة التي في المثلث فاعلم أن لازم لما فيه المثلث سواء وجد
بالبرهان سبعة مما يحصل بمجرد تصور المثلث وتصور مثلثي الزوايا

أولاً لزاويتين وأما ثانياً
في الوضوء أو في الخلق كمن
أما ثانياً في الخلق كمن

قال لا يفتقر على أفراد الانسان بالمواطعة
اقول النطق يفتقر على افرادة اعني يفتقر
زيد ونطق عمرو ونطق خالد بالمواطعة
فيكون كل واحد بالانفاس اليها واما بالانفاس
الى افراد الانسان فله بعد اذا استنطق
من انما طلق او دك مع ذك وكان ذلك
الاستنطق او اللمح كل واحد بالانفاس الى افراد
الانسان لجلد عليها بالمواطعة وليس
عليه التحكم والمنطق ونظائرهما
ومعنى هذا جعل الحمل يفتقر اقصاده من الواو
واحد كان جعلها شيئا واحدا اولى

١
 الامكان العام هو سلب الضرورة عن الخلق
 لما لا يلزم فكذا كان حجة ثانية للضرورة
 وهو المراد بكونه مقدرا لا بوجوبه
 كان يقال مثلا ما منع العلم بوجوده
 العام كان معناه سلب ضرورة السلب
 العلم ليس بضروري لشيء فيجب ان يكون
 لوجود ضروري لا يقبل التمتع بالضرورة
 العلم ويتناول الاجزاء الضرورية
 واذا كان حجة للضرورة السلبية يكون
 سلب ضرورة الوجود وعلم ان الوجود
 متعلق بالامكان العام يتناول الواجب
 في الامكان العام على الاطلاق ومن
 علم هذا خالف بقوله بوجوب الوجود

Handwritten text in Arabic script, likely a title or chapter heading, located in the upper left margin.

اقول ان الحيوان والكلبي فاذا ظهر لنا من بين هذين شيئا من كل منهما وبين
الجميع لتربك منهما ايضا والحق ان مفهوم الحيوان اعني الجوهر لا بل لا بعدد الاشياء
التي هي بالارادة امي موصوفة في العقل حاله اختيارية هو كونه غير مانع من الشركة
وتسبب هذا التعارض المسمى بالكلية ان ذلك العود في العقل كسبب البياض العارض للثوب
في الخيول اذ اشتق من البياض الحيوان بالموطاة على الثوب كان هناك مورد
هو الثوب وعارض هو مفهوم الابيض ويخرج من المورد والارض كذلك اذا اشتق
من الكلية الكلية المحيولة بالموطاة على الحيوان كان هناك ايضا مورد في العارض سريه

اقول ان مفهوم الحيوان من حيث هو قبل
غيره اذا كان مفهوم الحيوان من حيث
هو كونه طبيعيا فلهذا القيد اذا قلت
الحيوان جسي كان مفهوم الحيوان من حيث
هو جسي طبيعيا فلا فرق اذ هو مفهوم
الكلبي الطبيعي ومفهوم الجسي الطبيعي الصواب
ان مفهوم الحيوان من حيث هو مورد في
المفهوم الكلبي او صلا لا يكون مورد في
كله بل هو من حيث هو مورد في المفهوم
الجسي او صلا لا يكون مورد في المفهوم
الكلبي

اقول يعني ان هذا
مفهوم الحيوان من حيث
هو بلا اشتراك في مادة
تتمتع وود عقله
عند احكامها ليكون تلك الاحكام عامة
في جميع ما صدق عليه مفهوم الكلبي
سريه

اقول ان سبب الكلبي فاذا بالبدء
المشتق منه فان نسبة الكلية الى الكلبي
كسبب العزب والفتارة الى الصلابة

الكلبي بالارادة

الكلبي بالارادة

الكلبي بالارادة

اقول ان يكون موجودا في الخارج لا بل هو موجود في الخارج ومن الكلية
كشرك الباري عز اسمه وهو موجود في الخارج ومن الكلية
الكلبي ايضا خارج عن النفس ومن سبب كل الكلية الكلية الباطنة

اقول ان مفهوم الحيوان من حيث هو قبل
غيره اذا كان مفهوم الحيوان من حيث
هو كونه طبيعيا فلهذا القيد اذا قلت
الحيوان جسي كان مفهوم الحيوان من حيث
هو جسي طبيعيا فلا فرق اذ هو مفهوم
الكلبي الطبيعي ومفهوم الجسي الطبيعي الصواب
ان مفهوم الحيوان من حيث هو مورد في
المفهوم الكلبي او صلا لا يكون مورد في
كله بل هو من حيث هو مورد في المفهوم
الجسي او صلا لا يكون مورد في المفهوم
الكلبي

اقول يعني ان هذا
مفهوم الحيوان من حيث
هو بلا اشتراك في مادة
تتمتع وود عقله
عند احكامها ليكون تلك الاحكام عامة
في جميع ما صدق عليه مفهوم الكلبي
سريه

اقول ان سبب الكلبي فاذا بالبدء
المشتق منه فان نسبة الكلية الى الكلبي
كسبب العزب والفتارة الى الصلابة

الكلبي بالارادة

الكلبي بالارادة

الكلبي بالارادة

من الحبيب الى الحبيب

60.

سال ۱۳۰۵

بما تعلق فيكون بعض الانسان تاطق بعض الناطق لان ٩٠٩
ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص مطلقا ان يصدق نقيض الاخص
على كل ماصدق عليه نقيض الاعم وليس كل ماصدق عليه نقيض الاخص
يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلا نلوم يصدق نقيض الاخص على
كل ماصدق عليه نقيض الاعم لصدق عين الاخص على ماصدق عليه نقيض
الاعم فيصدق الاخص بدون الاعم وهو كما تقول يصدق كل لاجوان
لان ٩٠٩ والاك ان بعض لاجوان ان تافعض الانسان لاجوان
مواخلف واما الثاني فلا نلوم لاصدق نقيض الاعم فون ليس كل ماصدق
عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض الاعم على كل حال ماصدق عليه
نقيض الاخص فيصدق الاخص على كل الاعم بعكس النقيض وهو
فليس كل لاجوان لاجوان والاك ان كل لاجوان لاجوان
ينعكس الى كل لاجوان ان او تقول ايضا قد ثبت ان كل نقيض
الاعم نقيض الاخص فلو كان كل نقيض الاخص نقيض الاعم كان
النقيضان متساويين فيكون العيان متساويين مواخلف او تقول
الوام ماصدق على بعض نقيض الاخص فقيضا للعم فليس بعض

من نقيض الاخص
لا ان

اقول برده على اعتراض المورو على نقيض
الساويين شي اشترط اليه فاذا قلت
لهم يصدق كل لاجوان لاجوان فاذ قلت
بعض اللواتي ليس بلا انسان فستقوم
صدق بعض اللواتي انسان انتم ان
يقال السالبة المودولة المودولة اع
من الموجبة المحصلة التحول فلا يستلزم
كما وان تنسك بان الانسان مثلا
نقيض الانسان فاذا لم يصدق احد
على شيء صدق على الاخر والا لا بد من
ان نقيضان قد اعمرت من ان
نقيض مضمونه في نفس مفاير نقيضه
باعتبار صدق المحلص بالمرس

نقيض نقيض الاعم

اقول يعني على طريقة القدماء وهي ان يجعل
نقيض الجمل موضوعا ونقيض الموضوع
محمولا فان الموجبة الكلية تنعكس كقوله
على هذه البراقع والاشكال المذكورة متوجه
عليه ايضا فان قولنا كل شيء ممكن
وان كان العام موجبة كلية ولا يصدق
عكس موجبة لا كلية ولا جزئية لعدم
المتوسط ودفعه حاشا

نقيض

المصداقة على المطلوب على اربعة اوجه الاول
ان يكون المدعى عين الدليل الثاني ان يكون
المدعى جزء الدليل الثالث ان يكون المدعى
موقوف على صحة الدليل الرابع ان يكون
المدعى موقوفا على صحة جزء الدليل وكله باطل
لا يستحال على الدعوى الباطل سحره قوله

اما قال سورة
ان الام حقيقه
في التحليل بيان
في النقيض
قوله

نقيض الاخص نقيض الاعم لبرهينه في كصدق نقيض الاخص على كل
ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس شي فيجعل الدعوى جزء من
الدليل وهو مصداقة على المطلوب قال والاعم من الشيء من وجه
اقول والامر ان الانسان بنوعها عموم من وجه ليس نقيضها عموم
اصلا لان مطلقا لان وجه لان هو العموم اي العموم من وجه متحقق بين
عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص وليس بين نقيضها عموم المطلق
ولان وجه اما تحقق العموم من وجه بنوعها فلا يمتصا فان في
اخص وجه يصدق الاعم بدون نقيض الاخص في كذا الاخص و
والعكس في نقيض الاعم كاجوان والا انسان فانها اجتماع
في النفس والجوان يصدق بدون الا ان في الانسان والا
ان لا بدون الجوان في الجاد واما انه لا يكون بين نقيضها عموم
اصلا فالشباب الخي بين نقيض الاعم وعين الاخص لا متناهية
على شيء فلا يكون بينهما عموم اصلا وانما قيد الشباب بالكل لان الشباب
قد يكون جزءا وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر
في الحاله فمجموع الشباب اثنين كما ان الشباب النكاحات انسان

اقول احيى باره المدعى كون نقيض الاعم
مطلقا اخص مطلقا من نقيض الاخص
وما جعل جزء من الدليل في نقيض
وتعرف المدعى لا عينه فلو بالحق
ان استدلال بثبوت الحد على ثبوت الجوان
وما بعده استدلال على ثبوت الحد
ولا يخفى عليك ان المقصود بفصل
المدعى في جزءي استدلال على كل واحد
منهما على حدة فالاول ان يجعل نقيض
ويقال اي يصدق نقيض الاخص على
ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس
ففي الكلام شي مع جعل النقيض بمنزلة
جزء الدليل سورة

قال الشيخ يجعل الدعوى جزء من الدليل
انما قال جزء منه لان الدليل المذكور مركب
منها ومن مقدمه مطلوبة هي قولنا وكل
كان كذلك ففعل اخص وما ذكره في
بعض الحاشي في وجهها انه من ادنى
لما ينظر الدليل ولم يقتضها بالاستدلال
الذي ذكره في تحقيق جزئية كما
الدليل هو الجميع وكيف مستغنى عنه
قوله

اي عيني الاخص
كالانسان

يصدق

بين نقيض حيوان وبين نقيض الانسان

اقول جاعلا لروا طلق التباين ونقيضه
بكل لم يثبت من ثبوت التباين بين
نقيض العموم من وجه
ثبوت المدعى وهو لا ليس بين
ذلك النقيضين عموم اصلا مطلقا
ولا من وجه لا محال ان يكون ذلك
التباين بينهما ثباتا جزئيا وان
يجمع العموم من وجه لان احد جزئية

في نقيض الاعم
في نقيض الاخص
في نقيض الاعم
في نقيض الاخص

لا يملكه ولا يورثه

كتبت هذه التباين الجزئي اعم من وجه تباين كل لان العوم من
 اذ لم يتصاف في بعض الصور فان لم يتصاف في صورة اصطفا
 التباين الكلي الا في العوم من وجه فلما صدق التباين الجزئي على العوم
 من وجه لا يلزم من تحقق التباين الجزئي ان لا يكون بينهما عموم اصطفا
 فان قلت لكم بان الاستثنا وجه ليس بين تقيضهما عموم اصطفا
 لان الحيوان اعم من الابيض من وجه بين تقيضهما عموم من وجه
 فتكون الاستثنا ليس يلزم ان يكون بين تقيضهما عموم فيندفع الاستثنا
 شكنا او نقول لو قال بين تقيضهما عموم لا كذا العوم في جميع الصور
 لان الاحكام المذكورة في هذا الفن انما هي كليات فاذا قال ليس
 بين تقيضهما عموم كان رافعا للايجاب الكلي وحقق العوم في بعض
 الصور لا ينافيه نعم لم يتبين مما ذكره النسبة بين تقيض امرين بينهما
 عموم من وجه بل يتبين عدم النسبة بالعموم ويؤيد ذلك ما علم
 ان النسبة بينهما المتباينة الجزئية لان العينين اذا كان كل واحد
 منهما بحيث يصرف بدون الآخر كان التقيضان ايضا كذلك ولا نفى
 بالمتباينة الجزئية الا هذا القدر في تقيض المتباينين متباينان متباينا

اقول ان الذي استقاء لزوم العموم
وجوب العموم في محل واحد لا ينافي
استقاء لزوم الجوان ان لا يست
العموم في محل واحد فلا يكون
العموم لازما للقيسيتين المذكورتين
سـ
اقول يعني ان دعوى نسبة العموم
بين النسبتين دعوى موجبة كلية
فاذا اوردته هناك السبب كان
دفع الارجاج الكلي فيكون
سلبية جزئية وسددها ايضا في
صدق الوجبة الجزئية
سـ
اقول لا بد الا يتم من ذلك ان يخص
النسبة بين الكميات في الارجاج لانا نقول
المباينة الجزئية مخصصة والمباينة
الكلية والعموم من وجه فاذا قيل
النسبة هناك هي للمباينة الجزئية
فكان حاصلة ان النسبة في بعض
التصور مباينة كلية وفي بعض آخر
متوحد من وجه فلم يوجد كليان
بينهما نسبة خارجة عن الارجاع

التبائين كالفوس والانساء

أراد بهما اللا موجود واللا مفقود
لأن اللو وجود واللا عدم صادقان
على الموجودات والمعدومات

(Faint handwritten notes in Arabic script at the bottom of the page)

وَالْعَكْسُ وَإِيَّاكَ مَا كَانَ يَتَّقِي

ضرورة صدق أحد الجانبين
مع نقيض الآخر فقط فالبيان
الجزئي لازم جزئيا متيقن //

قول احيب بان معنى كلام المصنف
من المتباينين بعد قانع نقضه
فقط ان بعد قانع عين الاخر
بمعنى المتباين مع نقضه الاخر
فان بعد قانع النقضين بدو
نقضه مع عدم مدق احد المتباينين
عين الاخر طرأ نقضه مع عين
اخر مجموع كلام المصنف
فقط لا بد منه وليس معناه ان
يكون الاخر لا يصدق مع نقضه
قول والا كان نقضه الاخر
من القاطرة فقط ولا يخفى ان
قوله الوجوب وان كان دقيقا
المطلوب او حاصله ان يرد فقط
نقضا الا ما قدس بقيد معنى مدق
من المتباينين مع نقضه الاخر
ان ذكر فقط كل مع كونه مفيدا
من المقصود اذ ظاهره ان
قوله النقد المجمل لا يصدق النقض
كله

اقول اجيب عن ذلك بان معنى قولهم يقتضيان التباينين تباين جزئيا ان النسبة بين
هذين التقيضين هي التباين الجزئي مجردا عن خصوصية كل واحد من فردية اعم
التباين الكلي والعم من وجهه الا ان كان التباين الجزئي بينهما في جميع الصور في
احدى الخصصين ان النسبة بين الفردين والاشان او من الحيوان والابيض هو
التباين الجزئي مع بشوته هناك قطعا بل يقال النسبة بين الاولين هي التباين وبين
الاخرين هي العم من وجهه ويعلم من ذلك ثبوت التباين الجزئي في الموضوعين ولا شك
ان المدعى بهذا المعنى لا يمانع ان يقتضي التباينين قد لا يتصادقا ولا يكون
التباين الجزئي بينهما مذهب المخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا يخصه من الفرد

جزئي لا ينهها اما ان يصدق معا يعني كالاتيان والاولى الصواب
 قائل على الخاد او لا يصدق فالحال لا وجود الا لعدم فلا شيء مما يصدق عليه
 التباين الجزئي بينهما اما ان لم يصدق قائلان اصلها كان بينهما تباين كلي
 فمحقق التباين الجزئي فطهار اما ان اصدق قائلان شيء كان بينهما تباين
 جزئي لان كل واحد من التباينين يصدق مع نقيض الآخر فبصدق
 كل واحد من نقيضيهما بدون الآخر فالتباين الجزئي لازم جزاء وقد
 ذكره المتن ههنا مما لا يحتاج اليذكر وترك ما يحتاج اليه اما الاول فلان
 مجرد فقط بعد قوله ضرورة صدق احد التباينين مع نقيض الآخر زائد
 لا ما قيل عنه واما الثاني فلانه وجب ان يقول ضرورة صدق كل واحد
 من التباينين مع نقيض الآخر لان التباين الجزئي بين النقيضين صدق
 هو واحد منهما بدون الآخر وليس يلزم من صدق احد التباينين
 مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر فترك اللفظ
 كل واحد فلا بد منه وانت تعلم ان المتن يثبت بحجة المقدمة المتعالية
 كل واحد من التباينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق كل واحد
 من النقيضين بدون الآخر وهو المتعالية الجزئية وباقي المقدمة

لا صدق واحد
المتباينين
مع فقيض الآخر
ح

معا على شئ كانا لساناً

جبرتی اضافی بدون "الکسفی"

سندك قال الرابع قول الجري مقول بالاشترك على اللفظ المذكور
بمعنى الجري على معنى المذكور المعنى بالحقيق من
بمعنى لان جريته بالنظر الى حقيقة المعنى من الاشياء بازاء
الحقيق ومع كل قصير في الامم كالاشيان بالنسبة الى الحيوان
بمعنى لان جريته بالافادة الى الشيء اخره بازاء الكائن
الاضافي وهو الامم من شيء وهو نوع الجري الاضافي نظرا الى الكائن
منه صان متضاف لان معنى الجري الاضافي الخاص ومعنى الكائن الاضافي
العام كما ان الخاص خاص بالنسبة الى العام كذكر العام بالنسبة الى الخاص
واحد المتضافين لا يجوز ان يذكر تعريف المتضاف الاخر والاشيان
تعريف قبل تعقله للامم ايضا لفظ كل اعم من الافراد والتعريف بالافراد
ليس بجائز والاولى ان يقال هو الاخص من شيء هو الى الجري الا
ضافي اعم من الجري الحقيقي بمعنى ان كل جري حقيقي جري اضافي بدون
العكس اما الاول فلان كل جري حقيقي هو مندرج تحت ما سبقت
المقدمة عن الشخصات كما اذا جريته بازاء من الشخصات بها صارت
شخصا معينا بقية الماهية الانسانية وهي اعم منه فيكون كل جري
حقيقي مندرجا تحت اعم فيكون جريته اضافيا ومنه ايضا هو الوجه

قوله اخضر مغفوق لا لا يراذرية
معناه خاص لا اخضر

فان قلت المذكور في تعريف الوجود
والوفاقي هو اعم العام الذي
هو جميع الكلي الاصطلاحي حتى يلزم
ان يكون المتشابهين في تعريف
الامر قلت نقول لا نعم تعريف
عام يعم العام الذي هو الوجود
مع ان المقصود بالعام والاخص
ههنا هو العلم والخامس
عن هذا يلزم تعريف الاخص
الذي يتوقف تعقله على فعله
فيتم تعريف الشيء بما يتوقف
على معرفته بما يتوقف على معرفة
مقتضاؤه واكمل في التعريف
مبني وصحليين احدهما تعريف الشيء
بتعريف وما يتوقف على معرفته
والثاني تعريفه بمقتضاؤه وما
هو يتوقف على معرفته مقتضاؤه
والثاني هو العقل الاول اقوى من الثاني
فالاولى ان لا يقتصر على الثاني
وصحة

أي بقاء الشخصية المفردة الملقبة فإنه لا يمكن واجب على هذا أن يبا الحيلة والبرية هو الوجود
الذاتي في صفة به وليس من شأن وجوده المعين الذي هو الواجب الوجود لذاته أن يحصل والذهن
حين يتصف بالبرية بل لا يعقل الوجود كإتة تكسرة في شخص واحد

قد ظهر من ذلك النسبة بين الجنين واما النسبة بين الجنين وبين كل واحد من النسبتين
فالمعينة واما النسبة بين الجنين والانثى في حين كل واحد منهما فالصوم من وجهه صدق الجنين
الانثى على الجنين المصطفى بدونها وصدق ما بدونه في المصطفى النسبة واما صدق الكلى على الكليات
المقصود لان نوعيته انما هي بالنظر الى حقيقة نوعيته هذا النوع نسبة واما صدق بينه وبين افراده
فليس يقترن فيها الا حقيقة افراده ومنتزعاها اتحاد حقيقة تلك الانواع فذلك معنى الحقيقة واما النوع
الاخر اي الانثى فلا بد في نوعيته من اندراجهم مع نوع اخر تحت جنس فيكون مضاداً له

فان شخص متبع ان يكون له مائة كلية الا فهو ان كان هو بغير تلك الكلية
يلزم ان يكون واجب الوجود وهو ثابت شخص امر وان كان كذلك هو واجب الوجود
و ان كان فكره لا يتبع مع شيء ف يلزم ان يكون واجب الوجود وهو ثابت شخص
هو بغيره فان شخص الواجب عليه واما ان كان في ظهوره ان يكون في
الاضافي كلها لانه الاضافي من شيء والاضافي من شيء يجوز ان يكون
كلها في كل افرغ خلاف الجزئي الحقيقي فان يتبع ان يكون كلها فالانسان قول
النوع كما يطلق على ما كانه و هو للقول على كثير من متلفين بالمناقض جواب
ما هو يقال له النوع الحقيقي لان نوعه انما هي بالبطر الحقيقية الواحدة في
كذلك يطلق بالاشراك على كل ما يتبع يقال عليها وعلى غيرها الجنس في
جواب ما هو قول اولي علماء السطحة كالات ان بالانسان الى الحيوان فانه
ما يتبع يقال عليها وعلى غيرها كالفرد الجنس و هو الحيوان في انما قيل ما
الانسان والفرد فالجواب انه حيوان وهذا النوع يسمى نوعا اضافيا
لان نوعه لا يضاف اليه ما هو فاما ما يتبع من تركه فلهذا الجنس ولا بد من تركه
الكل لا يستفاد و كذا الحال لانه الجنس الكليات ولا يتم حدود ما بدون كذا
فان قلت الماهية هي الصور العقول من الشيء والصور العقلية

أقول إشارة إلى ما سبق من أن المذکور
في تعريف الكلمات حدوداً باسمه لها
لا رسوم في يوم إذا كانت
حدوداً باسمه هو الظاهر
فلا ينبغي من ذكر الجنس اعني الكلي
ههنا رعاية لطريق القوم في تعريف
الكلمات وإذا اعتبر الكلي في مفهوم
النوع الاضافي كان فيه انما هي
احدهما بالقياس إلى ما تحته من اد
اخره مكونة من الاخرى بالقياس
إلى الجنس الذي هو في بينا والنوع
الحقيقي فيه اضافة واحدة بالقياس
إلى ما تحته فقط

على بيان عليها وعلى غيرها الجنس

(1) وادفئة كل انما
 حتى للافراد والتوف
 الاقر اوليس
 بجاء بل التعريف
 لهما (قنية)

اقول ان الشخص هو النوع الحقيقي للقياس مما يمنع عن وقوع الشركة فيه ففي زيد مثلا
الماهية الثانية واما اثره ضاربه زيد ما عفا من وقوع الشركة فيه
وذلك الامر يسمى شخصا وقينا

[illegible]

أقول بعد الفيد وان اخرج الصنف
عن الحد اخرج النقي ايضا بالقياس
والاجناس البعيدة فيتم ان لا يكون
الانسان نوعا للجسم النامي ولا للجسم
والجوه الذي يسمى نوع الاوالم يكونه
نوعا لكل واحد من الاوالم التي
فوقه وايضا النوع لما كان متضايفا
لجنس فاذ اعتبر في النوع القول
الاولى فلا بد من اعتباره في الجنس
ايضا والا لم يكن متضايفا فليزم
ان لا يكون الاجناس البعيدة اجناسا
لها هي التي هي بعيدة بالقياس
اليها والاولى ان يترك قيد الاول
ويخرج الصنف بعيد آخر ويقال النوع
ان في كل شئ في جواب ما هو
يقال عليه وعلى غيره في جواب ما هو
والا لكان النوع الحقيقي جنسا

الاضافه

وانما انت بهيولى وقد علمت الله

ولا شك ان نوع النوع يكون خمسة
لان نوعية الشيء بالقياس الى ما
توقف فاعلى ان يكون نوع نوع
اذا كان تحت ذلك النوع سبعة
ولا شك ان جنس الجنس
يكون فوقه لان جنسية الشيء
بالقياس الى ما تحته فاعلى ان
يكون جنس جنس اذا كان
فوق ذلك الجنس سبعة

فصل في المقولات العشرة احدى اجوار وتسمى اعراض وهي الكم والكيف واللى والايين والوضع والاضافه
والنكر وان يفعل وان يفعل فان علمت فيديجونا فقد علمت الجوهر وان علمت انه طويل او قصير فقد علمت
كم وان علمت انه ابيض او اسود او مريض او صحيح فقد علمت الكيف وان علمت انه في اي مكان علمت الايين
وان علمت انه في اي زمان علمت المتى وان علمت انه قائم او قاعد فقد علمت الوضع وان علمت انه ابن عمرو
وابن خالد فقد علمت الاضافه وان علمت انه يضر او يقتل علمت ان يفعل وان علمت انه يكثر من حرارة النار او
قلوالة النار فقد علمت ان يفعل

فيكون النوع في ذاته لا يكون له مراتب الا في ذاته

لا يكون نوع في ذاته ولا يكون له مراتب الا في ذاته
النوع الاضافي ترتيب متنازل كذا في الجنس ايضا بترتيب
منصاع حتى يكون جنس فوق جنس فكل مراتب الاجناس
ايضا كذلك الاربع لان كان اعم الاجناس فيكون العالي كالحيوان
وان كان اخص فافق الجنس السافل كالحيوان او اعم وافضل فافق
المتوسط كالنمل والناي والجسم او ميانا لكل فافق الجنس العالي
في مراتب الاجناس سيجب في الاجناس لا السافل في مراتب الاجناس
لا العالي وذلك لان نسبة الشيء اغايب بالقياس اما كانت فهو اغايب
يكون جنس الاجناس اذا كان فوق جميع الاجناس ونوعه في الشيء
انما يكون بالقياس الى ما فوقه فهو انما يكون نوع الاجناس اذا كان
في جميع الاجناس والجنس الفوق متعل بالعدل على تقدير ان لا يكون في
نوعه فافق ليس اعم من جنس اذ ليس في الا العقول العشر وهي
النوع الاجناس والافضل اذ ليس فوقه الا الجوهر وفوقه ليس
جنس لانها في التمثيل فافق ما متعل النوع الفوق بالعدل على تقدير
جنس الجوهر اما متعل الجنس الفوق على تقدير عر ضيقه لان العقل

وهكذا فيكون الترتيب على سبيل التصاعد
من خاص الى عام فانه اعلم ان النوع
اشد من مراتب الاجناس فانه لا يكون
رابط الاجناس فانه لا يكون الا نوعا
حقيقا فيستحيل ان يكون جنسا و
ان الجنس فيكون جنسا و
العالي شاملا لمراتب الاجناس
فانه لا يكون فوقه جنس يستحيل ان
يكون نوعا وبل هو كل واحد من
العالي والمتوسط وبين كل واحد من
الجنس المتوسط والاشد في عموم من
وجه وعليه استخراج الاشياء

ايضا هذه الامور
تكون العالي كالحيوان
في مراتب الاجناس

الجنس الاجناس

جنس الاجناس

ان كان

مقوله ورد ذلك اي مذهب القدماء وقول اعم مقوله دعوى اي تلك الدعوى التي هي اعم من مذهبهم وقوله وهي اي تلك
الصورة بل الدعوى التي هي اعم ان ليس اي هذا المقول لا يرد ذلك الدعوى لانها في المقاييق البسيطة بمعنى
المقاييق البسيطة التي هي علم ما هي افرادها كالعقل والنفس هذا انما يقع اذ المراد من الجوهر جنسها حتى
ينصور كونها بسيطين ومع هذا فلا بد ان يكون كل عام ما هي افرادها حتى يكون نوعا اضافيا حقيقيا
غير متدرج تحت جنس فلا يكون نوعا اضافيا وقد يوقف في كلامه المقام ان يكون الجوهر جنسا لما تحت
ويكونها مختلف الافراد في الحقيقة

العقل جوهر مجرد عن المادة في ذاته
مقاسر لها في فعله وهي النفس
انما ملقه التي يشير اليها كل احد
بقوله انا مورد
النفس هي الجوهر النجاسي اللطيف
التي هي لقوة الحيوان والنفس والركة
الارادية مورد
مع النوع الا في كل مقوله كثير من
متفقين بالمقاييق في جواب ما هو
وسمى الحقيقة بطلق بالاشراك
على كل ما هي يقال عليها وما غيرها
الجنس

من الحقيقي ورد ذلك في
صوره دعوى اعم من ان ليس
بينها عموم وخصوص مطلقا

هذا ايضا انما يقع اذ لم يكن كل منها
عام ما هي افرادها وانما يقع تحت جنس
اصلا وقد بينا في الموضوعين ايضا
المقول في جواب ما هو هو الدال
على الماهية المسؤل عنها بلفظ دال
عليها بالمطابقة ولا يجوز ان يجيب
بما يدل عليه مقننا فلا يفتدى في
جواب ما يريد كل ذلك لا احتياط
في الجواب عن السؤل ما هو

ان كان جنسا يكون تحت النوع ولا يكون نوعا مضافا بل عالما فلا يصح
التمثيل الاول وان لم يكن جنسا لم يصح التمثيل الثاني فمرد ان ما لا يكون
جنسا لا يكون جنسا مضافا لاننا نقول التمثيل الاول على تقدير ان العقول
العشر متفقة بالنوع والثاني على تقدير انهم مختلفون في التمثيل يحصل
بحر النقص سواء طابق الواقع او لم يطابق قال والنوع الاضافي هو
جود العقل ما يتبعه على ان النوع معين اراد ان يبين النسبة بينهما و
قد ذهب قدماء النطفيين الى ان الشيء في كتابه الشفاء الى ان النوع
الاضافي اعم مطلقا فان كان منزها موجود بدون الاضافي وجود النوع
الاضافي بدون الحقيقي فكما في النوع المتوسط فانها النوع الاضافي هو
ولست انواعا حقيقيه لانها اجناس وانما وجود النوع الحقيقي بدون
الاضافي فكما في المقاييق البسيطة كالعقل والنفس والوجوه والنقطة
فانها انواع حقيقيه وليست انواعا اضافية والاسكانات مركبة
لوجوب اندراج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من الجنس
والفصل ثم بين ما هو الحق عندنا وهو ان بينهما عموم وخصوصا من وجه
لان قد ثبت وجود كل منهما بدون الاضافي وانما يصح ان يكون النوع

دعوى اعم

في جواب ما هو ان كان مذكورا
بالطابق يسمى واقعا في طريق
ما هو كالحوان او الناطق من

فأولنا شيئا وقولاً تخصيصي
الواقع في الطريق بالزوال عليه
مطابقة ٩ تخصيصاً داخل في الجواب
بالزوال للدول عليه مفتحة ١٠ مطابقة و
المناسبة في التسمية مرعية فإن
الواقع أنسب بالدول مطابقة و
لداخل أنسب بالدول مفتحة وإن
كان لكل منهما مناسبة مع كل
من الجزئين

مذکورہ ہے

七

الغالب جاز
ان يكون له
فضل يقوّمه
لجواز تركه
من امر بين
مساوئ
او امور متساوية
متر ٤٤

بسم جواز الفصل المقوم للجنس

انا طوق مقوم للانسان
ومقسم للحيو فان

اقول قد يتوهم ان الناطق ينتمي الي قسم الحيوان الى قسمين ناطق وغير ناطق والتحقيق انه مقسم له
بعضه الله يحصل فيه له ان يحصل قسمين وان غيره الناطق قسم من الحيوان حاصل من انقسامه عدم النطق
بله كما ان الناطق قسم منه حاصل بانقسامه النطق اليه فاذا قسم الحيوان الي هذين القسمين كان
هناك امران متفصيان للكل واحد منهما يحصل واحد له وكان من قال ان الناطق يقسم
الحيوان الي قسمين نظر الى ان الحيوان اذا قسم الى الناطق وجو او عدمه حصل له قسمان
كما ان من عد المخرج من الانواع والاجناس في المراتب نظر الى مثل ذلك والتوسطات سواء
كانت انواعا او اجناسا
لم يذكر النوع العالي لاندرج فيه
في الجنس المتوسط ولا الجنس
السافل لاندرج فيه في النوع المتوسط

لأنه لا ينسب إلى الجسم
المجرد ولا إلى الذات ولا إلى
بالإرادة بالنسبة إلى الجسم
فصل يقوم لها فضلا عن الذات ومقتضى ذلك الحسم
فصل يقوم لها فضلا عن الذات ومقتضى ذلك الحسم
فصل يقوم لها فضلا عن الذات ومقتضى ذلك الحسم

أنواعه واللام يكن سافلا والمتوسطات سواء كانت أو غير
أن يكون لها فضل يقوم مقامها لأن فوقها اجناسا وفصل يقوم مقامها لأن تخلفها
أنواعها وكل فصل يقوم النوع العالي أو الجسم العالي فهو يقوم السافل
لأن العالي يقوم السافل ومقدم النوع يقوم من غير أن يكون السافل
مقدم السافل فهو يقوم العالي لأنه قد ثبت أن جميع مقومات العالي مقومات
السافل فلو كان جميع مقومات السافل مقومات العالي لكانت قد ثبت
أن جميع مقومات العالي يمكن أن يكون السافل فرق وانما قال
من غير ذلك على أن بعض مقومات السافل يقوم العالي وهو مقوم العالي
وكل فصل يقوم السافل فهو مقوم العالي لأن مقوم السافل
فصل يقوم نوعه وكل فصل السافل يحصل العالي فيكون العالي حاصله
فيكون النوع وهو مقوم السافل العالي ولا ينعكس كلما إلى السافل
مقوم العالي مقوم السافل لأن فصل السافل مقوم العالي وهو لا يقسم
السافل بل يقوم وهو ينعكس جزئيا فإن بعض مقوم العالي مقوم
السافل وهو مقوم السافل فالفصل الرابع في التوفيق في القول
قد سلف أن نظر المنطق في القول الثاني في القول الثاني في القول الثاني

أراد بالهائي ههنا التوفيق
والمسا في الصفات لا من أم
أية العا هو فوق الجميع
والتافل ما هو تحت الجميع

وذلك لأن العالي لا يمكن مقوماته
كان جميع مقوماته مقوماته
أو اجناسا فمقتضى ذلك السافل
مقوماته المقومات السافل
فصل يقوم النوع العالي
فصل يقوم النوع العالي
فصل يقوم النوع العالي

الفصل الأول في بيان المقادير
الفصل الثاني في بيان المقادير
الفصل الثالث في بيان المقادير

موقوف
موقوف
موقوف

أعلم أن المتأخر من اعتبارات في الموقف
أن يكون موصلا إلى جهة الموقف أو يكون
في الموقف عن جميع ما عداه من غير أن يكون
أي كنه ذلك حكما بأن الأعم والأشهر
لا يستلزم التعريف أصلا والتعريف
أن التعريف في التعريف يكون موصلا
إلى المقوم الشيء أما ما لا يمكن أن يكون
سواء كان مع المقوم بالوجه غير من
جميع ما عداه أو عن بعض ما عداه
ألا يمكن أن يكون الشيء متصورا
مع عدم امتياز عن بعض ما عداه
وأما امتياز عن الكل فلا يجب
ولا يمكن أن يكون الشيء
بالكيفية كسبيا محضا جال في موقف
كذلك مقوم وجه ما سواء كانت
مع امتياز عن جميع ما عداه أو عن
بعض ما عداه كسبيا فمقومه وجه
أعم أو أخص إذا كان كسبيا
لا يستلزم إلا الأعم والأخص
فكما يصح أن التعريف في الجدة

قد عرفت أن ذلك عذر واجب
ألا أن المتأخر من لما رواه أن
المقوم الذي يميز من المقوم
عن بعض ما عداه في غاية النقطة
لم يشقوا إليه بشرطه المقتضى
بين الموقف والموقف فخرجوا عنهم
ألا خص عن صلاحية التعريف
بها وأما المبدأين فلما كان بعد
من الأعم والأخص كان أول
بأن لا يبعد تميزا عن مع أن الأعم
ألا يبعد تميزا أصلا وان احتمال
الاختلاف احتمالا بعيدا أن يكون
تميزا في الجدة وأبعد من الجدة
تميزا أما أن يكون بين التميزين
خلفه من يفتقر الانتفاذ من حيث
أعم أو أخص

يتوقف معرفتها على وضع الفرض من بيان مقومات القول الثاني
فقد جاز أن يشرع في القول الثاني والموقف ما يستلزم بصورة مقوم
كل الشيء امتياز عن كل ما عداه وليس المقوم الشيء بصورة
يوجه ما لا يمكن إلا من الشيء أو لا من شيء من مقوماته لأن قدر يستلزم مقوم
مقوم كل الشيء يوجه ما لا يمكن من امتياز قوله أو امتياز عن كل ما عداه
مستدرك لأن مقوم فهو مقوم الشيء بوجه ما لا يمكن إلا من المقوم
لحقه وهو الختام كالحيوان الناطق فإن مقومته مستلزم تصور
حققه إلا أن وانما قال أو امتياز عن كل ما عداه ليسا ولا في المقوم
والسبب من تصور تميزا لا يستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتياز
عن جميع امتيازات التعريف أما أن يكون نفس الموقف أو غيره لا جازية أن
يكون نفس الموقف وجوب أن يكون معلوما قبل الموقف والشيء
لا يعلم قبل نفسه فحين أن يكون غير التعريف ولا يعلم أن يكون مساويا
له أو أعم منه أو أخص أو مباين له لا يستلزم أن يتم من الموقف لا في المقوم
عن افتادة التعريف فإن المقصود من التعريف إنما تصور حقيقة الموقف
وأما امتياز عن جميع ما عداه والأعم من الشيء لا يبعد شيئا منه

بوجه

الاشياء هو الموقوف

هذا موقوف على ان يكون العام ذاتيا خاصا ويكون الخاص موقوف لا يكون عاما او ماديا لا يكون ذاتيا او موقفا لم يكن الخاص موقفا بالاشياء لم يكن موقفا وجوده في العقل وجود العام فيه

هذا يجب وجوده في العقل فانه كل تحقق خاص في الخارج تحقق العام فيه واما يجب الوجود في الذات فلا اذا جاز ان يوقف الخاص والعام المعام كما اننا فانه اذا صدق قولنا على صدق عليه الموقوف صدق عليه المعروف فكل ما لم يصدق عليه الموقوف لم يصدق عليه المعروف وذلك لان الموجبة الكلية الثانية عكس نقض للموجبة الكلية الاولى على طريق المتقدمين

وذلك لان الاولى ايضا عكس نقض للثانية على طريق المتقدمين فكل واحدة منهما يستلزم الاخرى وفائدة قوله وبالعكس اثبات التزم من الطرف الاخر لثبوت الملازمة التي ادعاهما بقوله وهو معنى الكلية الثانية

والاسباب الى ان الفصل يكون اقل وجوبه في العقل فان وجوده في العقل مستلزم لوجوده في العالم ورتبناه به وجوده في العالم في العقل بدون الخاص وابتدأنا وطحققنا الخاص وموازنا ذلك فان كل شرط وموازنا العام فهو شرط وموازنا الخاص ولا ينعكس وما يكون شرط وموازنا ذلك ان يكون وقوعه في العقل اقل مما هو اقل وجوده في العقل فهو اخص عند العقل الموقوف لا بد ان يكون اخص الموقوف ولا الى ان مابين لان الاثر والافضل تام بقضي التعريف مع قسرها الى الشيء فالبيان بطريق الاولى لانه غاية البعد عنه وان يكون الموقوف مساويا للموقوف في العموم والمخصوص وكلما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف وبالعكس وما قد وقع في عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعا ومائنا او مطرا او منعك راجع اليه كقولنا فان معنى الجمع ان يكون الموقوف متناولا لكل واحد من اقسام الموقوف بحيث لا يشترط اشتراكه وهذا المعنى مستلزم للكتابة الثانية القليلة كما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف في معنى المعنى ان يكون بحيث لا يدخل فيه شيء من اقسام الموقوف وهو ملازم للكتابة الاولى والاطراف المتلازم في الثبوت اي متى وجد الموقوف

وبد

كلما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف

وقد الموقوف هو من الكليات الاولى والاشياء من التلازم في الاشياء الى اننا في الموقوف اتبع الموقوف به ملازم الكليات الثانية فانه اذا صدق قولنا على صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف فكل ما لم يصدق عليه الموقوف لم يصدق عليه الموقوف وبالعكس قال وبسبب قدرنا ان كان بالجنس والفصل القريبين اقول الموقوف اما قد ورسمه كل منهما اما تام او ناقص فلهذا افهم اربعة اقسام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كقولنا الانسان بالحيوان ان اطلق اما ثمانية قدرنا في اللغة المنع واولا اشياء على الذاتيات مانع عن قول الاشياء الايجابية فيه اما ثمانية تاما فلهذا كالدلائل في تمامها به الى الناقص ما يكون بالافضل القريب وهذه اوجه بالجنس البعيد كقولنا الانسان بالحيوان او بالجنس الناقص اما قد قلنا كقولنا واما اننا ناقص فلهذا بعض الدلائل عند الرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والى حد كقولنا بالحيوان الناقص اما قد رسم فلان رسم الدلائل واما كان تعريفنا بالحيوان الآدمي هو من آثار الشيء فيكون تعريفنا بالاشياء واما اننا ناقص فلهذا بعض الدلائل انما من حيث انه وقع في الجنس الموقوف وقد بان نقص الشيء

كلما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف
كلما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف
كلما صدق عليه الموقوف صدق عليه الموقوف

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning "الحمد لله" (Praise be to God).

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper.

عم

~~هذا الحق من علم المنطق~~
هذا الحق من علم المنطق الفه سيرة الشرف لعله

قوله الحق من علم المنطق الحمد لله الذي لا يتم منطق الفقيه دون شكره
حمده ولا يبلغ قد يبلغ كنه عظمة ومجده والصلوة على محمد حبيب عبده وعلى آله
وصحبه من بعده وبعد فان المسألة الشريفة التي الغاية لها المنطق لاجل وكده الماكس
السند المحقق والخبر المصدق كما مل اكمل المنيو ابن البركات علم المرقع سيد شرف
اشرف الله بجمال الطيف بهالة مستقلة على قواعد نفيسة وفكر جليله الا اننا لما
وقفنا بالعبارة الفارسية وكان حفظ العربية لفصاحة المبرهن وحفظها في
احسن فخر تيمنا للاجل ولدى الاعتراف بمتبركا بترتيبنا لثبته في غير نقره بالزيادة
والنقصا فانه لم يتفرع بحقوق العلوم وايضا البيان وسائلا من الله الشير
والثبوت واذا علم الشرف من الصور والصدق اعلم ان للمات اقوة ذراكة
تنقش بها صور الاشياء كما في المرة لكن يحصل فيها صور الحواس ووالقوة المدركة
الانسانية يحصل صور الحواس والمفولات والحس ما يدرك بالحواس
الحس التي الباصرة والسماعة والذاتية والذائقة واللامسة والمفولة ما لا يدرك
منها وكل صورة حصلت في هذه القوة التي تحس بالذات ما تصور وما تصديق ان تلك
الصورة ان كانت نسبة امرها خارجا عما يكون كالتبويب والصوريات تصريحا
وان كانت غير النسبة انكون نسبة تصوراته العلم الذي هو الادراك مخبر في الصور والصدق
ولعلم بعد هذا ان نسبة امر اجابا او سلبا على ثلاثة اوجه الاول نسبة الجملة كما علم وان
الثاني انصالية كما تقول ان كانت الشئ طالعة فالنار موجود او تقول ليس في كانت الشئ
طالعة فالنار موجود والثالث انصالية كما تقول هذا العدد اما زوج واما فرد او تقول
ليس فيكون هذا الشئ نانا او يقول انما فادراك النسبة الجملة والانصالية والانصالية
اجابا او سلبا بصدق ويسمى حكما ايضا اذ راد ما عدل هذا الصورة واذ كان التصديق
عبارة عن ادراك النسبة اجابا او سلبا فلا بد له من تصور الثلاثة الاول تصور

المتبقي اليه ليس محكوما عليه والثاني بقوله المتبقي ويحكم ما به والثالث بقوله المتبقي
 بينهما وبينه وبينه متبقيان زيد قائم لا بد من تصور زيد وقائمه وبينه
 بينهما حتى يحصل ادراك النسبة على وجه الالزام لا يمكن ان يكون التصديق موقفا على
 تصور محكوم عليه والمحكوم به والنسبة المحكية الا ان ليس شيء من هذه النصوص عند بل التحقيق
 جاز من هذا التصديق **فصل** العلم ان المقصور على قسمين احدهما غزوري وهو الذي
 لا يحتاج وحصوله الى نظر فكل تصور الحرارة والبرودة والسواد والبياض ونحوها
 والثاني نظري وهو الذي ما يحتاج في حصوله اليه تصور الترتيب والملك والحق
 الحسن ونحوها وعلى قسمين المقصور يتصور التصديق ايضا على قسمين احدهما غزوري
 وهو الذي لا يحتاج الى نظر كالتصديق بان الشمس مضي والنار حارة ونظائرهما والملك
 نظري وهو الذي يحتاج اليه كالتصديق بان الصانع موجود والعالم حادث
فصل في النظر في استغناء من النصوص الغزورية والتصديق في النظر في استغناء
 التصديق الغزوري بطريق النظر وهو عبارة عن ترتيب الصور المعلومات والتصديقات
 على وجه يتبادر الى تصور مجرول وتصديق كما اذا جمعت تصور الحيوان على تصور الناطق
 قلت حيوان ناطق يحصل من هذين التصورين تصور الانسان وان جمعت التصديق
 بان العالم متغير مع التصديق بان كل متغير حادث وقلت العالم متغير وكل حادث
 يحصل من هذين التصديقين التصديق بان العالم حادث **فصل** امتياز الآراء
 نسانا عن سائر الحيوان بان الانسان يحصل الخيال من العلوم بطريق النظر بخلاف
 باق الحيوانات فيجب على كل واحد ان يعرف طريق النظر وفه حتى اذا اراد ان
 يحصل محمول لا تصوير او تصديقا من المعلومات التصويرية او التصديقية على وجه
 الصواب ينبغي ان ذلك الاعمال الطائفة المحصورة المؤثرة من عند الله باليقين
 القدسية فانهم لا يحتاجون في معرفة الجموع لان الترتيب المقدمات **فصل**

ان النصوص المرتبة الموصلة الى تصور آخر ليس بالمعرف والقول ان تاريخ عند
 اصحاب هذا الفن والتصديقات المرتبة الموصلة الى تصديق آخر ليس بالحجة
 والدليل والموقف في هذا الفن معرفة المقرف والحجة ولا استدلال المقرف والحجة
 الحجة معان لا الفاظ مثلا معرفة الانسان معنى الحيوان الناطق لا العنصر والحجة
 حجة حدود العالم معنى العقيدة المذكورين لا لفظها فليس صاحب
 هذا الفن بالذات محتاجة الى الفاظ لكن لما كان يستفاد المعاني واحادتها
 بالالفاظ وجب عليه ينظر في حال الالفاظ باعتبار الدلالة على معانيها **فصل**
 الدلالة كون الشيء بما لا يليق من العلم بالعلم في آخره في الشيء الاول والآخر
 مدلوله والوضع تخصيصه في شيء على وجه يحصل من العلم بالشيء الاول العلم بالشيء
 الثاني فالوضع سبب محاسبية الدلالة واقام الدلائل بحسب الاستقراء ثلثة
 الاول الدلالة الوضعية وهي التي تكون للوضع فيه موقفا ومرتبة تكون في العالم
 كدلالة لفظ زيد على مساه وفي غيره الالفاظ كدلالة المصنوع والمقصور والمختارة
 والنصب على المعاني التي يستفاد منها الثاني الدلالة العقلية وهي التي تكون بحقيقة
 العقل وهي ايضا تكون في الالفاظ كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار
 على وجود الملائكة وفي غير الالفاظ كدلالة المصنوع على الصانع والثالث
 الدلالة الطبيعية وهي التي تكون بحسب مقتضى الطبع ومنه توجب في الالفاظ
 كدلالة احوال على جميع المصنوع **فصل** الدلالة المعنوية من بين قسم
 الدلالة الدلالة اللفظية الوضعية لان الافادة والاستفادة المعناد
 واقع في المصنوع وهذه الدلالة مخففة في الخطابة والنقش والا
 لتمام والخطابة دالة اللفظ على تمام المعاني الموصولة له
 حيث لا تمام الموصولة له كدلالة الانسان على معنى الحيوان الناطق
 والنقش دالة اللفظ على معنى المعنى الموصولة له من حيث ان جاز الموصولة

كدلالة الانسان على معنى الحيوان او على الناطق واللاتزام دلالة اللفظ
على معنى خارج عن الموضوع له من حيث انه لازم الموضوع له كدلالة لفظ الا
نسان على قابل العلم وصفه الكتاب **فصل** لا يخفى ان اللفظ يخرج عن
ضيق اللفظ المعنى الموضوع له ويؤيد ان في كل ما يمكن يدور فيه الجزير
التي هي على جزئ الموضوع له كمن لا يدل على الخارج عن الموضوع له دلالة
دائمة الا ان يكون ذلك الخارج لازما للموضوع له في حيث اذا حصل
الموضوع له في حصول اللزوم الخارج ايضا فيه فانه لم يكن كذلك لم يكن اللفظ
دلالة على اعمى والمعنى عند اصحاب هذا الفن دلالة الكلمة الدائمة واما
عند علماء الاصول والبيانات فيكون ان يكون اللفظ دالة على معنى في الجملة فليس
اللزوم العقل عند شرط بل يمكن للزوم في الجملة اذا كان اللفظ موضوعا لمعنى
بسيط وليس له لازم ذهني فيوجد ثم دلالة المطابقة بدو المعنى
والا لم يكن دلالة المعنى واللاتزام لا يوجد ان يدور المطابقة وان
كان له لازم ذهني فيوجد دلالة اللزوم بدو المعنى واذا كان اللفظ
موضوعا لمعنى مركب ولا يكون له لازم ذهني فيوجد ثم دلالة المعنى بدو
اللاتزام واذا استعمل اللفظ الموضوع له حقيقة واذا استعمل في جزء
الموضوع له او الخارج به مجازا او يحتاج ههنا الى قرينة **فصل**
واذا كان معنى اللفظ واحدا يستعمل مفردا واذا كان متعددا مشترك في كل
معنى يحتاج الى قرينة كلفظ العيني واذا كان اللفظ دالة متوفاة في المعنى
يستعمل مترادفين كالانسان والشيء واذا كان مختلفا في معنيين متباينين كما
لفظ الانسان **فصل** اللفظ الالهي على المعنى المطابق على معنى في معنى مركب
ومفردا فالكرب ما يدل على معنى اللفظ على جزء المعنى الحقيقي دلالة كمن في الحارة
والفرد

والفرد ما ليس كذلك وهذا الاتفاق الاول ما ليس بجزء كمن في الحارة واللاتزام
ما له جزء لكن لا دلالة له على المعنى اصلا كمن في الحارة واللاتزام
كمن ذلك المعنى لا يكون جزءا للمعنى المقيد لله تعالى والاربع جزءا للمعنى
المقيد لا يكون دلالة معقولة كما يجوز الناطق ان يستعمل به شخص اساني **فصل**
اللفظ المفرد على ثلثة اقسام اسم وكلمة واردة فلان معناه ان لم يكن تاما
يعني لا يصلح لان يكون محكوما عليه او به بل لا يكون محكوما عليه فيستعمل في هذا المعنى
اداة في الخبر وان كان تاما فلا يخرج من ان يصلح للمحكوم عليه ولا فان لم يصلح
يستعمل كلمة وفي الخبر يستعمل قطعا او صالحا **فصل** اللفظ المركب على قسمين
تام وعين تام والمركب التام ما يصلح ان يكون السكون عليه في اذ وقع في سكونه المحط
عليه لا ينتظر الخاطبة كما ينتظر المحكوم به مع عدم ذكر المحكوم عليه مع عدم
ذكر المحكوم به والمركب التام ان احتل الصدق والكذب في خبر او
قضية او عمدة في باب التصديق وان لم يحفل يستعمل في سوا ذلك على الطلب
بالزات كالامر والعيني والاستفهام او لم يدل على كماله في خبر او خبر والذات و
خبرها وهذا القسم الثاني لا يقيد في الخبر واللاتزام والمركب غير التام
يقيد في التقييد وهو ما يكون لجزء الثاني قيد الاول ما لا يضافه في كلام
زيد واما ما يوصف كلفظ الناطق وهذا هو المدة في التصورات العينية المقيد
خبر في الزاد وخبر **فصل** ادراك معاني الالفاظ المفردة وادراك معاني
المركبات العينية التامة وادراك معاني المركبات التامة الالمانية جميعا من
التصورات وادراك معنى الخبر والقضية من التصورات وادراك معاني
الالفاظ كما هو الحاصل في المعاني وما توقف التصديق على التصورات في خبرها
بيان احوالها على بيان احوال **فصل** كل موضوع حاصل في العقل ان كان تصور

ما من واقع مشترك بين شيئين حقيقة كونهما مشتركين
عن ما من الشيء ليس كونهما حقيقة كونهما مشتركين
الحقيقة افراده اما ان يكون تمام حقيقة افراده او جزء حقيقة افراده او جزءا
عز فان كان تمام حقيقة افراده سبعة نوعا حقيقة كالات فان مائة زيرو
عمرو وبكر وغيرهما من الافراد ليس كل واحد منها متماراعى الآخر الا بعوارض
شخص خارجة عن ماهيته بل حقيقة ما لو كان النوع تمام مائة الافراد فكل
افراده متفقة بالحقيقة فاذا اسئل عن فرد يما هو من الافراد بما كان النوع
مقولا في الجواب فالنوع كلى مقول على كثيرين متفق بالحقيقة في جواب ما هو
مثلا اذا قلت ما زيدا وما عمرو وبكرى كان الانسان مقولا في الجواب وان كان
جزء حقيقة افراده يسمى انما وهو مخبر في الجنس والفضل لان ذلك الجزء كان
تمام المشترك بين الماهية وبين ماهية اخرى سبعة حسب والمراد بتمام المشترك ان لا يكون
بينها جزء مشترك خارجا عنه كالحيوان فانه تمام مشترك بين حقيقة الانسان والفرس
التي هي انتم كان في ذاتيات كثيرة مثل الحيوان وقابل الابدان والناموس والحيوان
سواء المتحركة بالارادة والحيوان عبارة عن هذا المجموع ولما كان الجنس تمام
اعتراف بين كثيرين مختلفين بالحقائق فاذا اسئل عن ماهية ما كان الجنس مقولا
فيكون تمام المشترك في الجواب مثلا اذا اسئل عن الانسان والفرس والبقير عما
كان الحيوان مقولا في الجواب كان السؤال عن تمام الحقيقة المشتركة بينهم و
الحقيقة المشتركة الحيوان واذا اسئل عن الانسان وحده كان السؤال عن تمام
الحقيقة فلا يصلح ان يكون الجنس مقولا في الجواب بل الجواب الحيوان الناطق ومن
هنا علم ان الجنس كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو
يكون ان يكون حقيقة واحدة اجنبى متقدمة بمقدار فوق بعض كالمحيى ذلك
فانه

فانه مشترك في حقيقة الماهية وفوق الجنس المطلق وفوق الجنس الذي كان جوابا
عن جميع المشاركات التي هي سبعة حسب اقربا كالمحيى فانه الجواب عن الانسان وعن
كل ما يشترك الانسان في الحيوانية وما لم يكن جوابا عن جميع المشاركات وهو هو كالمحيى
فانه مشترك بين الانسان والنباتات والحيوانات فكلها لا حقيقة في الجواب عن الانسان
والمشاركات الحيوانية وكل جنس يكون فيه جوابا عن المشاركات فهو بعيد عن مائة
حدة كالجسم النامي وان كان فيه ثلثة اجوبة فهو بعيد عن مائة كالجسم المطلق وعلى
هذا القدر ابعد الاصل عالميا كالجسم واقرب الاصل سبعة حسب اساسا كالمحيى
حيوانا في هذا المثال والذي بين العالي والسافل سبعة حسب من سطا كالمحيى
والجسم المطلق في هذا المثال من ارباب الجبر الذي هو مقام مشترك وان لم يكن تمام
المشترك لا سبعة فضلا لان بين الماهية وبين الماهية غير اجوبة ما هو علم كذا في مشترك
اصلا كالمناطق المحقق حقيقة افراد الانسان في الماهية عن جميع الماهيات
ذلك فضلا عن ما هو مشترك كالمحيى لا يكون تمام مشترك وهو بين الماهية عن بعض الماهيات
كالمحيى في ذلك فضلا بعيدا والمجمل يكون الفضل بين اجوبة ما هو علم كذا في مشترك
جواب اي شيء هو في مائة واعلم ان للسؤال معنى اخر سبعة نوعا اضافيا او مائة
فيقال وعلى غير ما الجنس في جواب ما هو كالات فانه مائة يقال علم كذا في مشترك
هنا كالماهية الفرس مثلا الحيوان في جواب ما هو فيكون ان يكون النوع الاضافي في نوعا
حقيقة كالات ويجوز ان لا يكون كالمحيى فانه نوع الجنس النامي وهو الجنس المطلق وهو
نوع الحيوان وما اليك الذي يخرج عن حقيقة الافراد ان كان متحصلا حقيقة و
جوة سبعة وبعين الماهية عن الماهية غير اجوبة ما هو علم كذا في مشترك
في جواب اي شيء هو في مائة واعلم ان للسؤال معنى اخر سبعة نوعا اضافيا او مائة
فيقال وعلى غير ما الجنس في جواب ما هو كالات فانه مائة يقال علم كذا في مشترك
هنا كالماهية الفرس مثلا الحيوان في جواب ما هو فيكون ان يكون النوع الاضافي في نوعا
حقيقة كالات ويجوز ان لا يكون كالمحيى فانه نوع الجنس النامي وهو الجنس المطلق وهو
نوع الحيوان وما اليك الذي يخرج عن حقيقة الافراد ان كان متحصلا حقيقة و
جوة سبعة وبعين الماهية عن الماهية غير اجوبة ما هو علم كذا في مشترك
في جواب اي شيء هو في مائة واعلم ان للسؤال معنى اخر سبعة نوعا اضافيا او مائة
فيقال وعلى غير ما الجنس في جواب ما هو كالات فانه مائة يقال علم كذا في مشترك
هنا كالماهية الفرس مثلا الحيوان في جواب ما هو فيكون ان يكون النوع الاضافي في نوعا
حقيقة كالات ويجوز ان لا يكون كالمحيى فانه نوع الجنس النامي وهو الجنس المطلق وهو
نوع الحيوان وما اليك الذي يخرج عن حقيقة الافراد ان كان متحصلا حقيقة و
جوة سبعة وبعين الماهية عن الماهية غير اجوبة ما هو علم كذا في مشترك

الترتيب افضل المبدأ كالمفهوم السابق في ترتيب الألف الثالث الركن الثاني وهو مركب
 من الجنس الترتيب الخاص كالمفهوم السابق في ترتيب الألف والرباعي في السابق في ترتيب
 من الجنس الترتيب الخاص كالمفهوم السابق في ترتيب الألف والرباعي في السابق في ترتيب
 واما علم الاصول والمرتبة فيتميز عن المفرد في جميع اقسام **فصل** لا يجوز في الترتيب
 استعمال الفاظ المحاركة والتمتركة الا اذا كان قرينة واضحة **فصل** اعلم ان معرفة الحق
 بوجوه الوجود كالألف والعرس وغيرهما والقرينة في اجسامها واعراضها الخاصة و
 كذا التمييز في فصولها وخواصها غاية الاشكال امرة في تعريفات الاصطلاحية
 والتمييز بين فصولها وخواصها غاية السهولة كمنهم الحكماء والخرق في العرب
 والمنقرف في **فصل** قد عرفنا من مباحث المنقرف كما يحتاج في تحصيل
 المصورات النظرية الى سبيلين احدهما بيان الوصول الى المنقرف وهو القول الثاني
 باقسامه والاخر بيان الكليات الخمس التي يتركب منها القول الثاني كذلك يحتاج في
 تحصيل المصورات النظرية الى سبيلين احدهما بيان الوصول الى المنقرف وهو
 حجة باقسامه والاخر بيان القضايا فيقول القضية قولان يقال لقائله انه
 صادق فيه او كاذب فيه ومركب من اربعة اشياء الحكم عليه والحكم والنسبة
 الحكمية والحكم بالايجاب والسلب والفرق بين النسبة الحكمية والحكم بغير ضرورة
 الشك فان النسبة الحكمية حاصل لان الشك من اختلاف الحكم والقضية على ثلثة
 اقسام حملية وشروطية متصلة وشروطية منفصلة لان الحكم على الحكم والقضية
 ان كان مفردا في افعاله حكم المفرد في سميته القضية حملية سواء كانت موجبة من بقاء
 او سلبية كونه ليس بغيره وان لم يكن مفردا في افعاله حكم المفرد في سميته القضية شروطية
 فان كان الحكم في القضية الشرطية بالاتصال سميته متصلة سواء كانت موجبة كما
 نقول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او سلبية كما نقول ليس ان كانت الشمس طالعة
 وجد الليل وان كان الحكم من الانفصال سميته منفصلة سواء كانت موجبة
 كما نقول ان هذا العدد امار زوج واما في اقسامه كالتفصيل ليس ان يكون هذا العدد
 امار زوجا او من كيان الواحد **فصل** اصطلق بالحملية والمنفصلة والمنفصلة
 على الموجبة

على الموجبة الظاهر في السوال للجل المناسبة مع الموجبة في الاطراف **فصل** الحكم على
 في القضية الحملية في موضوعها والحكم في سميته كقولنا واللفظ الذي يدل على النسبة الحكمية
 وكلهم معاً رابط كلفظ افعاله زيد هو قائم ولفظ است في قولنا لمزيد قائم
 است وحركة الكس في لغة بعضهم زيد وسر والجل كل ما يدل على الربط الموضوع
 والحكم في موضوعها والحكم في سميته كقولنا واللفظ الذي يدل على النسبة الحكمية
فصل موضوع الحملية ان كان جريئاً حقيقياً سميته تحصيلية بخلاف كونه زيد ليس كانت
 وان كان كلياً فان لم يكن كية الا في اقسامها سميته مراهقة في الان كانت والان ليس
 كانت والان يثبت سميته محصورة وهو اربعة اقسام الموجبة جبة الكلية والبالية
 الكلية والموجبة الجزئية والبالية الجزئية **فصل** القضايا الشخصية والطبقية غير معتبر
 في العلوم القضية المراهقة قوة المحصورة الجزئية فالقضايا المعبر في العلوم المحصورة
 المراهقة **فصل** حرف السلب في القضية اذا كان جزءاً من المحمول سميته القضية
 معدولة نحو زيد لا كانت وان لم يكن جزءاً سميته القضية محصلة نحو زيد كانت
 نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بالايجاب والسلب فيكون ضرورة ان كانت
 مستقلة لا تشكك وهذه القضية سميته ضرورة نحو كل انسان حيوان بالضرورة و
 يجوز ان يكون سلبها الضرورة من جانب الايجاب والسلب هذه القضية تسمى ممكنة
 خاصة نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء من الان كانت بالامكان الخاص
 الجائز في امومية والبالية فيها واحد بمعنى ان ثبوت الكناية للان وسلبها غير
 بطر وقين او من طرف واحد وهو الجائز الخالف للحكم وضرورة ممكنة عامة نحو
 كل انسان كاتب بالامكان العام يعني سلب الكناية عن الان ليس ضروري ولا لا
 من الان كانت بالامكان العام يعني ثبوت الكناية للان ليس ضروري ولا لا
 يكون بالذات بدون ان يكون بالفعل ان في الجملة سميته مطلقة نحو الان كانت
فصل عكس القضية الحملية وان تحمل المحمول موضوعها والموضوع محمولاً على سميته الجائز الاصل

ورسوله وصدقته والموجبة الكلية تستلزم الى جهة الجزئية مثلا كماله صدق كالاتي
 حين ان صدق بعض الجزئيات الان وتلك الموجبة الجزئية مثلا ان صدق بعض
 الجزئيات ان صدق بعض الان الجزئيات لان الجزئيات والموضوعات تتلوا
 معارف ذات الموضوع والجزئيات يجوز ان يكون في بعضها كماله والبالغة
 تنفكي كقوله اذا كانت مضرورة مثلا كماله صدق لا شيء من الان بحد صدق لا شيء
 من الان بحد صدق لا شيء من الجزئيات والبالغة الجزئية لا تنفكي لان قولنا
 ليس بعض الجزئيات ان صادق وعلى بعض لان يجوز ان يصادق **فصل**
 نقض قضية قضية اخرى مختلفة لها بالاجاب والسلب بحيث يستلزم لانه محذور احدهما
 كذب الاخرى وكذب احدهما صدق الاخرى فقيضية الموجبة الكلية السالبة الجزئية
 وقيضية السالبة الكلية الموجبة الجزئية **فصل** الشطية المتصلة لزومية
 ان كان الانصاف او سلب مضرورة او اتفاقية ان لم يكن مضرورة او المتصلة اما حقيقة
 ان كان الانصاف في العلم والوجود وهو العدد اما في اوجه او في بعض اوجه الاجتماع
 ولا يرتفعان او مانع لهما ان كان الانصاف في الوجود فقط كما تقول هذا الشيء دائما بحد
 او بحد يعني انهما لا يجتمعان لكن يجوز انهما معا او مانع لهما ان كان الانصاف
 في العلم فهو يرتفع في الجاهل ولا يرتفع في العلم لا يرتفعان لكن يجوز اجتماعهما **فصل**
 التساقط في الشطية العلم على قسما الجزئيات **فصل** في عاقلات اقسام اقسام
 في علمه يستدل بحال الكلي على الجزئي كما تقول كل انشئوني وكل حيوان جسيم قد
 استدلت بحال الجزئيات الذي هو الكلي على حال الجزئية الذي هو الان والنتيجة الاستدلال
 وهو ان يستدل بها الجزئية على حال الكلي كما تقول كل واحد من الان والحيوان والبرهان
 بحد فكل الاستدلال عند المصنف فكل حيوان كذلك فقد استدلت بحال جزئيات العلم
 في الان والطور والبرهان الذي هو كماله والنتيجة التمثيل وهو ان يستدل بحال الجزئيات
 في حال الجزئية التي كما تقول التبعيد ببناء على ان المجرم فكل واحد من الجزئيات

المسك

فصل المسك الاستدلال التمثيل بعين العلم والقياس بعين اليقين فالعلم هو الحصول بالصدق
 العيان وبقوله مؤلف من القضايا التي يترجم عنها قول آخر كما تقول العالم يستفهم وكل متفهم
 حاد في العالم حاد في العلم على ما ينبغي احدهما الاخر في وهو ما لا يكون النتيجة
 او نقضها مدكور اذ في الفعل كما ذكرنا وانما الاستدلال وهو ما يكون النتيجة
 او نقضها مدكور اذ في الفعل كما تقول اذا كان هذا انسانا فهو حيوان كذا ان
 لا اقول في اما علمي المركب من الجزئيات الصرفة او غير حاد في العلم الاول اظهر فلتقوا
 عليه وهو على اربعة اقسام لان النسبة بين الموضوع والشيء اذا كانت محذورة
 يحتاج الى متوسط يكون له نسبة معلومة الى الطرفين حتى يعلم النسبة المحذورة
 ويسمى ذلك الاوسط كما ان موضوع المطلوب يسمى اصغرو ومحذورة كبر 2 والاوسط
 ان كان محذورا للاصغر وهو موضوع الكبر فهو الشكل الاول واذا كان بالعكس فهو الشكل
 الرابع وان كان محذورا لهما فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا لهما فهو الشكل
 الثالث **فصل** الشكل الاول شرط ان يكون صفرا اي القضية المتصلة على الاصغر
 موجبة حتى يندرج الاصغر في الاوسط وبها ان القضية المتصلة على الكبر كلية
 حتى يتقدم الكبر في الاوسط الى الاصغر فبكون اصغري الشكل الاول موجبة
 وكبره كلية وضروبا رابعة موجبتان كليتان يتبعهما موجبة كلية وضوجبة
 جزئية صفري هو موجبة كلية كبرى يتبعها موجبة جزئية موجبة كلية
 صفري مع سالبة كلية كبرى يتبعها سالبة كلية وموجبة جزئية صفري مع
 سالبة كلية كبرى يتبعها سالبة جزئية فالشكل الاول يتبعه المختص
 الاربعة والشكل الثاني شرط اختلاف مقدمتين بالاجاب والسلب يكون لحيدهما
 موجبة والاخرى سالبة والكلية الكبرى وضروبا رابعة موجبة كلية صفري
 مع سالبة كلية كبرى فكل جزئية ولا شيء من اب فلا شيء من 2 او على
 قول لا شيء من 2 ب 2 ولا شيء من 2 ب 2 او موجبة جزئية صفري
 مع سالبة كلية كبرى فكل جزئية ولا شيء من اب فليس بعض 2 او سالبة جزئية
 صفري مع موجبة كلية كبرى فكل جزئية ولا شيء من اب فليس بعض 2 او سالبة جزئية

المثال الثاني بعض الحقيقة اما كلية واما جزئية وكشكل الثالث من الجواب
 الصفري وكلية اخرى عند منتهى ضرورة ثلثة منتهى الحقيقة الجزئية وثلثة
 منتهى للمسالبة الجزئية اما الثلثة الاولى في مرجعيتين كليتين في كل جـ ب
 وكل جـ ب ا ومن موجبة جزئية صفري وموجبة كلية كبرى كصفي ب ج وكل
 ب ا و اى موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى كى كل ب ج وكل ب ا ومن
 موجبة كلية صفري وموجبة جزئية كبرى كى كل ب ج وبعض ب ا حقيقة هذه الفرض
 الثلثة اما بعض جـ او الشكل الرابع بعد عن الطبع فلا يترك ولا اما الثلثة
 الثانية في موجبة كلية صفري مع سالبه كلية كبرى كى كل ب ج ولا يشترط من ب ا
 وموجبة جزئية صفري مع سالبه كلية كبرى كصفي ب ج ولا يشترط ب ا وموجبة
 كلية صفري مع سالبه كلية كبرى كصفي ب ج ولا يشترط من ب ا او موجبة كلية
 صفري مع سالبه جزئية كبرى كى كل ب ج وليس بعض ب ا او يشترط هذه الفرض
 انما لا يفرض جـ او اما القيد الاستثنائي فمما في يدهما الاتصال والثاني لا
 لفصله اما الاتصال فهو مركبين منفصل لزومية مع وضع المقدم اياها
 و ينتج وضع الثاني كما نقول ان هذا الجواب في بعض حيون لكنه ان فهو حقا
 او مركب من مفصل لزومية و الثاني و ينتج وضع المقدم كما نقول المثال
 المذكور لكنه ليس يجوز ان يكون اما اتصال فهو مركبين منفصل حقيقة
 مع وضع احد الجزئين و ينتج وضع الجزء الاخر او مع وضع احد الجزئين و ينتج
 وضع الجزء الاخر فنتج اربع كما نقول العدد اما زوج او فرد لكنه في فليس
 زوج لكنه ليس فرد فزوج لكنه ليس زوج ففرد اما مركبين من مفصل المانعة
 الجع موضع لحد الجزئين و ينتج وضع الجزء الاخر فنتج اثنان كما نقول هذا الجمع
 اما شرا او جـ لكنه في فليس شرا او مركبين من مفصل مانعة المعلوم مع وضع
 احد الجزئين و ينتج وضع الجزء الاخر فنتج ايضا اثنان كما نقول
 هذا الجمع اما لا جـ ولا شـر لكنه ليس لا شـر فلا جـر ولكنه ليس لا جـر فلا
 شـر او من كنى هذا الجزء الكلام في هذه المسالك
 الشريفة تحت تاريخ ١١٢٢

والاكثر اربعة فوعلى احدها الاكثر اربعة
 والاكثر الاكثر اربعة والتابع على مذهبها
 الاكثر اربعة والتابع على مذهبها
 والتابع في الفعل الموجب والثالث في الفعل السفي مقول من قوله

والاصار

From the ...

... ..

... ..

... ..

... ..

... ..

...

... ..